الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955-سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الإقتصادية

عنوان المذكرة:

دور الحظائر الصناعية في تطوير القطاع الصناعي في الجزائر

مدكرة تخرج لنيل شهادة ماستر تخصص إقتصاد دولي

من إعداد الطالبتين:

- محمد بن علي شيماء
- مبارك أودينة رانية

تحت إشراف:

- ذ.سلامة وفاء

الإسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة	الجامعة
مسيعد مريم	أستاذة محاضر قسم أ	رئيسا	جامعة 20 أوت 1955
ذ. سلامة وفاء	أستاذة محاضر قسم أ	مشرفة	جامعة 20 أوت 1955
أوضايفية حدة	أستاذة محاضر قسم أ	مناقشا	جامعة 20 أوت 1955

السنة الدراسية 2021-2022

الإهداء

بسم الله والصلاة والسلام على أشرف خلق الله

الحمد لله الذي وفقني لهذا ولولاه لما وفقت، فلك الحمد والشكر يا رب العالمين أهدي ثمرة جهدي غلى الدين قال فيهما الله "وقل ربي أرحمهما كما ربياني صغيرا"

-إلى إنسانة روحي وأميرة قلبي ونبع الحنان التي من تحت أقدامها مفتاح الجنان إلى آية وجودي التي لا أجد تعبير لوصفها أمي الغالية "عبد العزيز رشيدة"

إلى الإنسان العظيم الذي ضحى بحياته من اجل إسعادي إلى ساعدي المتين ومثالي الأمين على الذي لا أجد له مثلا إلى ابي الغالي "محمد بن علي نبيل"

على من يمشي حبهم في عروقي وبلسم حياتي ودفئ عائلتي أتمنى لهم السعادة والفرح إخوتي

" ابتسام، بلال ، عبد المالك"

إلى الكتاكيت الصغار فرحة العائلة وبهجتها حفظهما الله ورعاهم "محمد سراج الدين أحمد شهاب الدين".

إلى زوجي وسندي ورفيق عمري وبسمة قلبي "سفيان "

إلى جدي وجدتي أطال الله في عمرهما وإلى كل عائلتي

كما لا أنسى أن أشكر أصدقاء الروح "بوعافية قرمش أحلام، عبد العزيز إيمان"

وأخص بالذكر صديقتي" مبارك أودينة رانية" التي كانت سندس وعوني بعد الله، فخورة كونك شريكة في إنجاز هذا العمل.

محمد بن علي شيماء

الإهداء:

الحمد لله رب العالمين و العافية للمتقين و الصلاة و السلام على أفضل المرسلين خاتم النبيين محمد و على آله الطيبين و أصحابه الأكرمين ، و التابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

أهدي عملي هذا و ثمرة جهدي إلى الإنسان العظيم الذي ضحى بحياته من أجل إسعادي الذي تربع على عرش إعجابي و الذي كان قدوة لي في هذه الحياة و محفزي للوصول الى هذه النقطة و الذي كان بمثابة مثلي الأعلى يشرفني ان أهدي حصاد ما زرعته في سنين طويلة في سبيل العلم

إلى من سهر من اجلي و قدم حياته فداءا في مسيرة تعلمي إلى والدي العزيز أبي الغالي "صالح" رحمه الله أتمنى أن تكون راضيا عني و فخور أبي رحمك الله يا غالي.

إلى أميرة قلبي و إنسانة روحي إلى نبع الحنان التي من تحت قدميها الجنان التي لا أجد تعبير لوصفها أمي الغالية "شريفة" أدامك الله تاجا فوق رأسي.

إلى من ساندني في حياتي و شجعوني دائما إلى دفئ عائلتي إخوتي، هشام، نسيمة، لامياء مليكة، رفيقة و سيف الدين و أخص بالذكر أختي الحنونة رشيدة حفظكم الله.

و أخص بالذكر حبيبة القلب صديقة الروح لمن كان تسندي بعد الله لصديقتي الغالية "محمد بن علي شيماء" فخورة بكونك شريكتي في هذا الإنجاز.

اللهم أصلح لي ديني الذي هو عصمة أمري و أصلحلي دنياي التي فيها معاشي و أصلح لي آخرتي التي فيها معادي.

مبارك أودينة رانية

الشكر

الحمد والشكر لله عدد خلقه ورضا نفسه ومداد كلماته وزنة عرشه الذي جعل القرءان نورا والعلم سلطانا الذي بعونه وتوفيقه وتيسيره، تمكنا من إتمام هذا العمل الذي ما هو إلا قطرة فبحر العلم.

وأتقدم بكل الشكر والتقدير للأستاذة المؤطرة "سلامة وفاء" التي لم تبخل بنصائحها القيمة وإسهاماتها المفيدة، جزاها الله ألف خير.

و أتمنى أن تكون هذه المذكرة مفيدة لمن يطلع عليها وتزيد له قدر من المعرفة.

الملخص

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور الحظائر الصناعية و أهم تواجدها في الجزائر وذلك من خلال إبراز الحظائر الصناعية وأهم المراحل عند توظيفها ولهذا تعرضنا إلى مفهوم الحظائر الصناعية وأهم الاستراتيجية و الدور الذي تؤديه، والأهداف والغايات من هذه الحظائر وما توفره من مساهمات في القطاع الصناعي.

وقد توصلنا إلى عدة نتائج أهمها، تؤثر الحظائر الصناعية بشكل كبير على أداء القطاع الصناعي في الجزائر وبالتالي على التنمية الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: الحظائر الصناعية، القطاع الصناعي، الاستراتيجية الصناعية.

Summary:

This study aims to shed light on the role of industrial parks in the development of the industrial sector in Algeria.

This is done by highlighting the industrial sheds and the most important stages when setting them, for this we have exposed the concept of industrial sheds and the most important strategies and role they play, and the goals and objectives of these sheds and the contributions they provide in the industrial sector.

Key words: Industrial parks, industrial sector industrial strategy.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

العنوان	الصفحة
الإهداء	
الشكر	
ملخص الدراسة	
فهرس المحتويات	
مقدمة عامة	أ-ج
الفصل الأول: الحظائر الصناعية	
تمهيد	1
المبحث الأول: ماهية الحظائر الصناعية	2
المطلب الأول: مفهوم ومقومات الحظائر الصناعية	2
أولا: مفهوم الحظائر الصناعية	2
ثانيا: مقومات الحظائر الصناعية	3
المطلب الثاني: نشأة الحظائر الصناعية ومراحل تأسيسها	6
أولا: نشأة الحظائر الصناعية	6
ثانيا: مراحل تأسيس الحظائر الصناعية	7
المطلب الثالث: النظرة الكلاسيكية والحديثة للحظائر الصناعية	8
أ-النظرة التقليدية للحظائر الصناعية	8

ب- النظرة الحديثة للحظائر الصناعية	9
المبحث الثاني: مساهمة الحظائر الصناعية في تطوير القطاع الصناعي	12
المطلب الأول: تعريف القطاع الصناعي وأهميته الاقتصادية	12
أولا: تعريف القطاع الصناعي	12
ثانيا: الأهمية الاقتصادية للقطاع الصناعي	13
المطلب الثاني: الحظائر الصناعية كداعم للقطاع الصناعي	13
المطلب الثالث: أثر الحظائر الصناعية على القطاع الصناعي	14
المبحث الثالث: الدراسات السابقة والقيمة المضافة	15
المطلب الأول: الدراسات السابقة	15
المطلب الثاني: القيمة المضافة	17
خلاصة الفصل	18
الفصل الثاني: دور الحظائر الصناعية في الجزائر	
تمهيد	19
المبحث الأول: واقع القطاع الصناعي في الجزائر	20
المطلب الأول: أداء القطاع الصناعي في الجزائري	20
الفرع 01: مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الخام (2010-2019)	20
الفرع02: مساهمة القطاع الصناعي في القيمة المضافة (2010-2019)	22
المطلب الثاني: مساهمة القطاع الصناعي في التشغيل والتجارة الخارجية	24

الفرع 1: مساهمة القطاع الصناعي في التشغيل	24
الفرع 2: مساهمة القطاع الصناعي في التجارة الخارجية	26
المبحث الثاني: أهم الحظائر الصناعية ودوافع انشائها في الجزائر	30
المطلب الأول: أهم الحظائر الصناعية في الجزائر	30
المطلب الثاني: دوافع انشاء الحظائر الصناعية في الجزائر	31
المطلب الثالث: الصعوبات التي تعترض القطاع الصناعي في الجزائر	39
المبحث الثالث: الاستراتيجية الجزائرية للحظائر الصناعية	40
المطلب الأول: دراسة حالة	40
المطلب الثاني: تقييم الاستراتيجية الجزائرية في مجال الحظائر الصناعية	50
خلاصة الفصل	53
خاتمة	ذ- و
قائمة المراجع	55

مقدمة

مقدمة:

يعتبر القطاع الصناعي أحد أهم فروع الاقتصاد، وكبديل استراتيجي للقطاع الريعي القائم على قطاع المحروقات خصوصا في ل التغيرات التي يعرفها الاقتصاد الوطني، فقد زاد الوعي بدور تلك المؤسسات، مما يدفع الدول إلى عدم وإنشاء الحائر الصناعية لأهميتها البالغة في التنمية الصناعية.

تسعى جل الدول للوصول إلى اقتصاد قوي يرتكز على تنمية شاملة في مختلف القطاعات، مع التركيز بصفة خاصة على قطاع الصناعة الذي يتصل بكل القطاعات تقريبا، فهو بذلك يلعب دور فعال في دعم الاقتصاد وبالتالي لا بد من الاهتمام بهذا القطاع وتوفير مختلف العوامل والإمكانيات المساعدة على توطين النشاط الصناعي بتفعيل دور الحظائر الصناعية وبالتالي خلق قاعدة أساسية أخرى يقوم عليها الاقتصاد وعلى غرار ذلك نجد أن الدولة الجزائرية قامت بتبني سياسة الحظائر الصناعية والعمل على تطويرها باعتبارها ذات أهمية كبيرة ودور فعال على الاقتصاد، ويرجع ذلك إلى وضع خطط تنموية للنهوض بالقطاع الصناعي بدأ بتبني سياسة الحائر الصناعية وإشراك القطاع الخاص في هذا القطاع رغم الصعوبات التي تعترض لذلك، وقع اختيارنا على هذا الموضوع كونه حساسا وذو أمية بالغة وله أثر مباشر على الاقتصاد.

إشكالية:

نظرا للدور الكبير الذي تلعبه الحائر الصناعية فقد حظي الموضوع باهتمام كبير من خلال محاولة تطويره باستمرار وفي هذا الصدد أقيمت العديد من الحائر الصناعية في الجزائر ومن هنا يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة الحظائر الصناعية في تحسين القطاع الصناعي في الجزائر؟

ومحاولة منا للإلمام بجوانب الدراسة نجزئ هذه الإشكالية إلى التساؤلات الفرعية التالية:

-ماهي طبيعة الحائر الصناعية؟

-ما مدى تأثير الحائر الصناعية على القطاع الصناعي في الجزائر؟

-هل تساهم الحظائر الصناعية في تطوير النشاط الاقتصادي؟

فرضيات:

بناءا على طبيعة كموضوع البحث وإشكالية وتساؤلاته يمكن وضع الفرضية التالية:

الحظائر الصناعية تساهم بشكل رئيسي في تحسين التنمية الاقتصادية بما يكفل تحقيق أداء القطاع الصناعي في الجزائر.

و بناءا على الفرضية الرئيسية يمكن طرح مجموعة من الفرضيات الجزئية:

-الحظائر الصناعية هي مناطق صناعية تقنية

-الحظائر الصناعية تعمل بشكل كبير على تحقيق التنمية الاقتصادية وتطوير القطاع الاقتصادي.

-تساهم الحظائر الصناعية في تطوير القطاع الاقتصادي بشكل كبير.

أهمية البحث:

جاء في هذا البحث لكشف العلاقة بين الحظائر الصناعية والتنمية الاقتصادية ويمكننا اعتبار هذا البحث محاولة بيان الدور الفعال للحظائر الصناعية في تطوير القطاع الصناعي وتحقيق دورها التنموي.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على موضوع هام يتعلق بالحظائر الصناعية ودورها في تحصين الأداء الاقتصادي للقطاع الصناعي بغرض تحقيق التنمية الاقتصادية.

-تساعد هذه الدراسة على معرفة كيفية استخدام الموارد بشكل عقلاني وذلك من أجل إنشاء الحظائر الصناعية.

-ضرورة الاهتمام بالجوانب البيئية وطرق التسيير الحديث بغرض تحسين الحظائر الصناعية.

-التعرف على أهم الحائر الصناعية الموجودة في الجزائر محاولة تسليط الضوء على هذه الأخيرة ومساهمتها في تحسين وتفعيل الأداء الاقتصادي عموما والصناعي بشكل خاص.

منهج البحث:

بالنظر إلى طبيعة الموضوع والأهداف المرجوة منه وكون هذه الدراسة حديثة تم اختيار المنهج الوصفي والتحليلي والذي يمكن من الإلمام بكل المفاهيم النظرية للحظائر الصناعية وتحليل مدى مساهمة هذه الحظائر في تحسين الأداء الإقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية.

أسباب إختيار الموضوع:

-الأهمية الكبيرة لهذا الموضوع والدراسات التي تناولت حاجة الحظائر الصناعية لمثل هذه الدراسات.

-الإنتشار الواسع للحظائر الصناعية في الجزائر

-الرغبة في معرفة كيفية دعم الحظائر الصناعية للقطاع الصناعي ودفع عجلة التنمية الإقتصادية في البلاد.

صعوبة البحث:

خلال الإعداد لهذه الدراسة إعترضتني بعض الصعوبات أهمها نقص المراجع المتخصصة التي تعالج الحظائر الصناعية حيث كانت المعلومات المتعلقة بموضوعي موزعة على عدة جهات ورغم ذلك فقد حاولت ما أمكن التكيف مع الوضع و استطعنا الحصول على ما تيسر من المعطيات.

هيكل البحث:

للإلمام بجوانب موضوعنا قسمنا بحثنا إلى فصلين: خصص الفصل الأول للإطار النظري للحظائر الصناعية وقسم إلى ثلاث مباحث، تناولنا في المبحث الأول ماهية الحظائر الصناعية والمبحث الثاني مساهمة الحظائر الصناعية في تطوير القطاع الصناعي أما المبحث الثالث فقد تناولنا الدراسات السابقة والقيمة المضافة أما الفصل الثاني فقد تم فيه التركيز على دور الحظائر الصناعية في الجزائر وذلك في ثلاث مباحث المبحث الأول درسنا فيه واقع القطاع الصناعي في الجزائر والمبحث الثاني دوافع إنشاء الحظائر الصناعية في الجزائر أما المبحث الثالث تناول الإستراتيجية الجزائرية لتحقيق التنمية الإقتصادية.

الفصل الأول:

الحظائر الصناعية

تمهيد:

تعتبر الحظائر الصناعية عن المساحة الكبيرة نسبيا المجهزة والصالحة لإنشاء و تأسيس نشاطات و أنشطة اقتصادية لتشكل بذلك أداة فعالة لا غنى عنها، وتوسيع الحظائر الصناعية تقوم على عدة مقومات تكون موضوعة بصيغة صحيحة ومدروسة جيدا للقيام بإنشاء هذه الحظائر الصناعية والمرور بمراحلها الأساسية من أجل تحقيق الأهداف التي تسعى إليها وخاصة تطوير وتنمية قطاع الصناعة وتنمية الحظائر المحيطة بها لدفع عجلة التنمية الاقتصادية بصفة عامة وجدب الاستثمار وغيرها من الأهداف التي تسعى إليها منذ نشأتها سواء قديما أو حديثا.

المبحث الأول: ماهية الحظائر الصناعية

تعبر الحظائر الصناعية عن الحظائر المخصصة والمخطط لها بغرض التنمية الاقتصادية وذلك من خلال مقوماتها الأساسية التي تساعد على البناء الفعال لها مرورا بعدة مراحل مهمة من أجل تحقيق أهدافها.

المطلب الأول: مفهوم و مقومات الحظائر الصناعية

كان وجود الحظائر الصناعية الإطار الأول لمحاولة تنظيم وتوفير أراضي لصالح المستثمرين، ثم ظهر نوع آخر من هذه المواقع العقارية الذي يقارب الحظائر الصناعية إلا انه يختلف عنه وهي ما يعرف بحظائر النشاط.

أولا: مفهوم الحظائر الصناعية

وتعرف الحظائر الصناعية بأنها: هي فضاءات ذات مساحة كبيرة نسبية مجهزة وصالحة، موجهة إلى إنشاء و تأسيس نشاطات وأنشطة اقتصادية. وهناك تعاريف متعددة للحظيرة الصناعية منها هي أنها: "عبارة عن مساحة معينة من الأرض تقع ضمن النسيج الحضري للمدن وتخصص للصناعات المختلفة، أي أنها عبارة عن تجمع صناعي غير منظم[1].

كما يعرف "Bale" الحظيرة الصناعية بأنها مواقع أدخلت عليها التحسينات لتشكل عاملا محفزا لإنشاء الصناعات بكل أنواعها وأحجامها، وأن الخدمات المقدمة في الحظيرة الصناعية تقتصر على تحديد الأراضي المخصصة للمشاريع الصناعية بتخصيص مساحة معينة لكل مشروع حسب حاجته، وحسب تقدير الجهات ذات العلاقة لهذه الحاجة، فضلا عن مد الطرق دون تقديم أي خدمات أو توجيهات، ويصبح كل مشروع مسؤول عن إدارة مشروعه لعدم وجود إدارة موحدة، وتضم الحظيرة الصناعية صناعات من الأنواع والأحجام كافة، ويرى الباحث انه يمكن وصف الحظيرة الصناعية بمساحة من

[1] الأمم المتحدة، دليل تأسيس المناطق الصناعية في الدول النامية، نيويورك، 1997، ص6.

الأرض غير منظمة، وأنها تنشأ ضمن النسيج الحضري دون الريفي وان الخدمات المقدمة تقتصر على تحديد الأراضي بدون تقديم الخدمات أو التوجيهات[1].

كما تعرف الحظائر الصناعية على أنها تلك الفضاءات العقارية الاقتصادية المنشئة و المحددة النطاق من قبل الدولة لاحتواء مشاريع استثمارية والتي ينبغي إنشاؤها خارج المحيط العمراني وهذا تفاديا للمخاطر التي يمكن أن تنجم عن الاستغلال الصناعي وتعرف أيضا أجزاء من استعمالات الأرض في مركز حضري أو مركز ضاحية مفيدة ومصممة للاستخدام الصناعي بشكل إداري أو رسمي على وفق ضوابط محددة، تشمل نوع الصناعة وكثافتها و المتطلبات الأخرى، ولا توجد وظيفة تنموية مقدمة في الحظيرة الصناعية، وإنما فقط تحديد تنظيمي بتخصيص الأرض للنشاط الصناعي[2].

ثانيا: مقومات الحظائر الصناعية:

قد يؤدى الأختيار غير المناسب لموقع الحظيرة الصناعية إلى فقدان خصوصيات معينة أو تغير في النظام الايكولوجي الطبيعي. فعلى سبيل المثال، قد يؤدي استصلاح الأراضي في الحظائر القيمة بيئيا كالأراضي- الرطبة بهدف إنشاء حظائر صناعية- إلى تدمير الموائل الطبيعية لأنواع كثيرة من النبات و الحيوان. ويستلزم اختيار الموقع الأمثل عملية تخطيط شامل، يتم خلالها دراسة المتغيرات وتحديد المواقع المتوافقة مع المحددات الحاكمة والأخذ في الاعتبار التأثيرات البيئية و الاجتماعية وأخيرا تقوم الإدارة بتعيين الموقع ويتطلب اتخاذ القرار[3] لاختيار الموقع ما يلي:

- البعد عن الحظائر البيئية الحساسة كالأراضي الرطبة والغابات وغيره.
- تحديد الحظائر التي يمكن تخفيف التأثيرات البيئية عليها، من خلال التخطيط والإدارة السليمة.
- اختيار الأراضي قليلة الانحدار، ذات التربة الفقيرة و المنخفضة الخصوبة.
- تجنب الحظائر المعرضة للسيول أو ذات التربة الطينية أو المعرضة للزلازل فهي غير اقتصادية وغير مناسبة بيئيا.

---

[1] J.R.Bale, ''Toward a definition of Industries in India-Policies program and regress '', u, k,1989, pp.31-33.

[2] سميرة كاظم، تحليلات الموقع الصناعي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، العراق، 2002، ص37.

[3] فيليب جيجو، وآخرون، الدليل الإرشادي لإدارة البيئة للمناطق الصناعية، برنامج سيم وإدارة التنمية الدولية البريطانية، 2005، ص28.

- إعادة استخدام حظائر جرى تطويرها سابقا لاحتواء الزحف العمراني ولتجنب التعدي على الأراضي الزراعية والرطبة والغابات والموارد الطبيعية ذات القيمة.
- فحص الأراضي السابق استخدامها، للتأكد من خلوها من المخلفات السامة والخزانات الأرضية والملوثات المختلفة للهواء والتربة والمياه.

1-الأيدي العاملة:

تعتبر الأيدي العاملة من المقومات الأساسية لإنشاء الحظائر الصناعية وفي العادة فإن الإنتاج يتأثر كثيرا بهذا العنصر سواء من حيث الكم أو الكفاءات المتنوعة، لذلك يعتمد الموقع على الكثافة السكانية مما يزيد من عدد الطبقة العاملة، أما الكفاءة فإنها تحتاج إلى عمال فنيين ذوي خبرة ومهارة وقد يكونوا من أصحاب المؤهلات العلمية والفنية.

من هنا نلاحظ أهمية وجود مراكز التأهيل والتدريب في تأهيل وتدريب تلك العناصر العاملة وتطويرها حسب احتياجات الصناعة ومتطلباتها لذلك فإن وجود مراكز التدريب والمدارس والمعاهد الصناعية تساهم في إعداد احتياجات تلك الحظائر من تلك الفئة العاملة والتي تمتاز بالخبرة والكفاءة[1].

2-المواد الخام:

إن الحظائر الصناعية وبشكل عام تقوم على المؤسسات الصناعية التي بداخلها، وإن هذه المؤسسات تقوم على أساس الصناعات التحويلية بهدف تكوين وصناعة مادة جديدة لخدمة منفعة البشر وإشباع رغباتهم وتحقيق احتياجاتهم.

من هنا تلاحظ أهمية توفر المواد الخام، ومن أجل تحقيق تلك الغابة وبأقل التكاليف حيث يعتبر عنصر المادة الخام من أعلى النفقات عادة في الصناعة لذلك نرى بأن واقع الصناعة يبرز أهمية كبيرة للمواد الخام وطرق الحصول عليها[2].

[1] محمد أزهر سعيد السماك، اقتصاديات المواقع الصناعية وتقييم المشروعات ودراسة الجدوى، عمان، دار زهران، 1998، ص 90.

[2] وائل-وجيه رضا البظ، محددات إنشاء المدن والحظائر الصناعية في محافظة نابلس وانعكاساتها على البيئة والمجتمع و التعليم الصناعي، رسالة ماجيستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2004، ص21.

3-رأس المال:

إن قيام أي نشاط اقتصادي يحتاج إلى رأس المال سواء لشراء المواد الأولية التي يعتمد عليها في العملية الإنتاجية أو للحصول على المكائن والمعدات والآلات اللازمة لإنجاز العملية الإنتاجية الصناعية وبذلك يكون رأس المال إحدى أهم مستويات الصناعة الحديثة.

إنأهمية رأس المال باعتباره إحدى مقومات الصناعة لا يرجع إلى أهمية النقود التي ينبغي توفرها لإجراء العملية فقط، بل ترجع بالدرجة الأساس إلى ضرورة توفير احتياجات الصناعة من الآلات والمعدات ووسائل النقل والمواد الخام والنصف مصنعة....الخ. فالصناعة بحاجة إلى رأس مال متغير لتأمين احتياجاتها من المزاد الخام ودفع الأجور، وهي بحاجة كذلك إلى رأس مال ثابت لتأمين احتياجاتها من الآلات والمكائن وإقامة الإنشاءات والمباني، وكلما كبر حجم المشروع كلما ازدادت الحاجة إلى رأس المال، فالإحتياجات من رأس المال اللازمة لتنفيذ المشروع الصناعي تتوقف بالدرجة الأساس على طبيعة الصناعة ومدى تطور الأسلوب التقني[1].

4-الطاقة:

تعتبر الطاقة من العوامل المهمة في إنشاء الحظائر الصناعية لأنها العصب المحرك للعملية الإنتاجية داخل المؤسسات، ولقد كان لتوافر الطاقة وبكميات اقتصادية كبيرة الدور المهم في انتشار دائرة التصنيع وتقديمها في بادئ الأمر. ولكن مع التقدم التكنولوجي الذي ساهم بشكل كبير في التقليل من الأهمية النسبية للطاقة بوصفها عاملا محدودا في عملية تحديد موقع الحظيرة الصناعية إلى حد بعيد. و ذلك من خلال إمكانية إحلال بين مصادر الطاقة المختلفة و بالتالي انخفاض الأهمية النسبية لكل مصدر على حدا.

5-النقل:

يعتبر عامل النقل والمواصلات من العوامل المهمة بالنسبة لإنشاء الحظائر الصناعية، وإن قيام وتطور الصناعة لا يستلزم نقل المواد الخام أو الطاقة فقط أو توفير خدمة النقل الجيدة، بل نقل القوى العاملة من مواقع سكناها إلى الحظائر الصناعية و بالعكس. كل ذلك يجعل من خدمة النقل الجيدة و الرخيصة نسبيا

[1] محمد أزهر سعيد السماك، مرجع سبق ذكره، ص90.

أهم مقومات الصناعة الحديثة واختيار مواقع الحظائر الصناعية من جهة، و التعديل في حالة حدوث إشكالات في برنامج المنطقة بما يتناسب مع حجم الصناعة المقاومة في الحظيرة، وهذا في إطار تهيئات إضافية، كما يقع على عاتقها تهيئة شبكات المنشآت القاعدية داخل الحظيرة وضمان الإستغلال الحسن للعقار الصناعي في ضوء التشريع و الإجتهاد القضائي.

المطلب الثاني: نشأة الحظائر الصناعية و مراحل تأسيسها

أولا: نشأة الحظائر الصناعية

لقد كان الاعتقاد السائد في الدول الرأسمالية قائما على أساس حرية المشروعات الفردية، دون أي تدخل من الدولة، وكان هذا كفيلا بتحقيق نوع من المنافسة كاملة، فضلا عن أن قوى السوق سوف تحقق التوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية، غير أن هذه النظرة قد تغيرت في المدة التي أعقبت فترة الكساد الاقتصادية في الثلاثينات، وبدأت حكومات هذه الدول في التدخل بشكل أو بآخر في الحياة الاقتصادية التي ساءت آنذاك، و الحد من ظاهرة البطالة التي تفشت خلال تلك الفترة، وفي سبيل ذلك أخذت حكومات الدول الرأسمالية بإنفاق 20% – 30% من ناتجها القومي في تلك الفترة من أجل خلق أوضاع اقتصادية أفضل، كما تطورت في تلك الفترة سياسات التنمية الإقليمية كانعكاس مباشر لمشاكل التنمية المكانية بين أقاليم البلد الواحد، واهتمت البلدان المختلفة في تطوير واستخدام العديد من السياسات لمعالجة هذه المشاكل وبصورة تنسجم مع طبيعة الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة في تلك البلدان[1].

يعد إنشاء الحظائر الصناعية أحد أدوات سياسة نقل الاستثمارات في تنمية الحظائر معينة مختارة، ويعود تاريخ إنشائها إلى أوائل القرن التاسع عشر عندما أقيمت أول حظيرة صناعية في العالم هي منطقة ترافورد بارك في المملكة المتحدة قرب ماجيستر عام 1896 من قبل القطاع الخاص، فم تلى ذلك إنشاء حظائر

[1] مي ثامر رجب عبود العزاوي، أثر المناطق الصناعية في التنمية الإقليمية–دراسة تطبيقية على مستوطنة النهروان الصناعية في العراق، مذكرة ماجستير، جامعة بغداد، 2000، ص7.

صناعية أخرى منها منطقة شيكاغو عام 1899، ومنطقة نابولي عام 1904، وفي الأربعينات أقيمت حظيرتي كونتاجيموسانتالوزا في البرازيل[1].

وفي الواقع أن ظاهرة إنشاء الحظائر الصناعية في العالم لم تأخذ بالانتشار إلا في منتصف القرن العشرين بعد عام 1950، إذ أدخلت الحظيرة الصناعية ضمن الخطط و البرامج لكل من الدول المتقدمة و النامية، وهذا يعود إلى نمو الصناعات الصغيرة، بسبب عدم ارتباطها إلى حد كبير في توطنها بمصادر المادة الخام التي تستخدمها خاصة بعد التطورات التكنولوجية في مجال الصناعة و النقل، ثم أن هذه الخامات تستخدم بكميات قليلة يسهل نقلها بمختلف لوسائل.

كما أن التطورات التكنولوجية التي أدخلت في مجال الطاقة واستخدام الآلات و التغيرات الجوهرية في العمليات الصناعية المتعلقة بالصناعات الصغيرة وتطور معداتها، قد شجعت على تطوير الوحدات الصناعية التقليدية، وذلك بإيجاد منشآت جديدة لها بدلا من المنشآت التقليدية في مواقع أخرى مما شجع على بناء الحظائر الصناعية، فضلا عن استغلال معظم الدول النامية.

ثانيا: مراحل تأسيس الحظائر الصناعية

تساهم الحظائر الصناعية في إحداث تغيرات في البيئة الطبيعية و الإجتماعية من أجل النهوض بالمقاييس اللازمة للمعيشة و الاقتصاد، وإنشاء حظيرة صناعية ذات اشتراطات بيئية جيدة، يتطلب التخطيط و التشغيل المستدام الذي يأخذ في الإعتبار الجوانب البيئية و الإجتماعية المختلفة المتعلقة بالتنمية المقترحة ولابد من التعامل مع القضايا البيئية الرئيسية المرتبطة بإنشاء الحظيرة الصناعية في مرحلة التخطيط و التعرف عليها خلال مرحلة تقييم الأثر البيئي، وهي بالتفصيل كما يلي[2]:

- مرحلة التخطيط: تشمل إختيار الموقع الأمثل، تحديد الصناعات الممكن إقامتها والتأثيرات البيئية و الإجتماعية و الاقتصادية المتوقعة وتحضير الدراسة الإستراتيجية لتقييم الأثر البيئي.
- مرحلة التصميم: وفيها يتم الأخذبالاعتبار تصميم المخطط الداخلي وتقسيم الحظائر بطريقة فعالة و التخطيط للبنية التحتية المركزية وتقييم التأثيرات التراكمية المتوقعة.

[1] حبيب محمد فرحان، سياسة التنمية الإقليمية ودورها في تنشيط ومساهمة القطاع الصناعي الخاص في التنمية المكانية، رسالة ماجيستير غير منشورة، جامعة بغداد، 1990، ص 21.

[2] محمد أزهر ، سعيد السماك، مرجع سابق، ص85.

- مرحلة التشغيل: تتضمن إعداد دراسات لتقييم الأثر البيئي للمنشآت و تحديد وتحديث المعلومات عن نوعية البيئة للحظيرة وتقييم المنشآت للوصول إلى الإلتزام البيئي.

المطلب الثالث: النظرية الكلاسيكية و الحديثة للحظائر الصناعية

أ-النظرة التقليدية للحظائر الصناعية

1) العقد الصناعية المتكاملة (العناقيد الصناعية)

هي تجمعات(جغرافية محلية إقليمية أو عالمية) لعدد من المؤسسات المتقاربة جغرافيا ومؤسساتها التابعة و المنتمية لمجال عمل معين و تربطها علاقات تكاملية و مصالح مشتركة و المؤسسات المرتبطة و المتصلة ببعضها البعض في مجال معين بما يمثل منظومة من الأنشطة اللازمة لتشجيع ودعم التنافسية[1].

2) التكتل الصناعي الحضري

و هو عبارة تشكيلات صناعية تجمع عددا من المنشآت المختلفة تقع في حظيرة واحدة، ولا يشترط تجانسها في الإنتاج أو ترابطها بمداخلات أو مخرجات تكنولوجية.

3) مجمعات الاستقطاب الصناعية

هي تشكيلات صناعية تضم عددا من المصانع الكبيرة ذات القدرة القيادية المتميزة في الابتكار و الاندفاع، وهي تعمل في بيئة حضرية متقدمة يمكن لها أن تصبح مركزا لجدب العمل ورؤوس الأموال و المصانع والأسواق بجعل قوى الجدب المركزية، فيتحول بذلك المجمع إلى قطب يتوسع مع توجهات الأسواق الديناميكية و استطلاعاتها التكنولوجية الحديثة.

4) المجمعات التعاونية (المدارة ذاتيا) للصناعات الصغيرة

هي تنظيمات صناعية صغيرة أو متوسطة الحجم توجه لمنتجات متجانسة أو متكاملة أو تستخدم نفس الموارد أو السلع شبه المصنعة، أو تخدم عقدة صناعية أو مجمعا لمنشآت كبيرة على أن تضم

[1] صبحي فارس الهيتي، التخطيط الحضري، عمان، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الاردن2008 ص 200.

المجمعات مختبرات و مراكز ومكتبات ومتاحف، تخدم البحث و التدريب و الاختبار و التحليل و التقييس و التطوير، وأن تنسق بعض مهامها التسويقية و المالية مكاتب مركزية، إضافة إلى وحدات سكنية ودوائر خدماتية وطاقة ومياه ونقل ومواصلات وخزن....وغيرها من العوامل التي تساعد على تحقيق وفرات السعة الكبيرة التي تساعد على تحقيق وفرات السعة الكبيرة للصناعات الصغيرة من جهة، والمحافظة على الإدارة الذاتية المستقلة لكل وحدة من الصناعات المعنية من جهة أخرى.

5) المجمعات الصناعية الريفية

وهي تتكون من تنظيمات إنتاجية وتسويقية متكاملة تؤسسها عادة التعاونيات الريفية المتخصصة

(أو المتنوعة)، وهي تتبنى السعات الكبيرة للإنتاج، وتتخذ هذه المجمعات أشكالا عديدة لتكويناتها النشاطية والتنظيمية منها:

- صناعة كبيرة متخصصة تقوم بجميع مراحل الإنتاج والتسويق، والتي تبدأ بإعداد وتجميع وتصنيف المواد الخام، وتنتهي بتطوير المنافذ المحلية والخارجية للمنتجات النهائية مثل صناعة الألبان، اللحوم والأعلاف.
- صناعة كبيرة متنوعة الأهداف تشكل مجمعات صناعية، وتتوطن في مواقع متلاصقة أو متقاربة، وهي ترتبط عادة بإدارة واحدة ويمتلك أسهمها أعضاء التعاونيات من سكان الحظيرة الريفية.
- صناعات كبيرة ترتبط بها منشآت صغيرة، تعمل وفق أسس التعاقد الثانوية، وتكون هذه الصناعات متخصصة ومجال تخصصها أوسع من الصناعات في النوع الأول.
- مجموعة المنشآت الصغيرة متنوعة الأهداف، وتعمل في اختصاصات محددة.

ب-الاتجاهات الحديثة للحظائر الصناعية

1- الحظائر الصناعية التقنية:

لقد عرفت الرابطة العالمية لمجمعات العلوم International Association of Science Parksمنطقة التقنية.

والعلوم بمنظومة يديرها متخصصون أكفاء غايتهم الرئيسية هي زيادة ثروة المجتمع من خلال تعزيز ثقافة الابتكار والتنافسية لمنشآت الأعمال المبنية على المعرفة والتقنية، ومن أجل تحقيق الغايات المنشودة تعمل الحظيرة(المجمع)

على :

- تحفيز وإدارة تدفق المعرفة والتقنية بين الجامعات ومعاهد البحوث والشركات والأسواق.
- تيسير تكوين ونمو المنشآت الاقتصادية المبنية على الابتكار من خلال آليات التحضين والانبثاق من الشركة الأم.
- توفير مساحات وتجهيزات عالية الجودة بالإضافة إلى خدمات ذات قيمة مضافة.

ويوجد حول العالم أنماط ومسميات مختلفة لحظائر ومجمعات التقنية و العلوم ومنها: حدائق التقنية، مجمعات العلوم، مجمعات الأبحاث، مراكز الابتكار، واحات المعرفة، التكتلات التقنية، وقرى المعرفة وتوجد في جميع حظائر التقنية مراكز أبحاث ومعامل ومنشآت تعليمية وخدمات مركزية وحاضنات الأعمال و العديد من الحوافز الاقتصادية والتسهيلات وقنوات الدعم.

ولهذا الغرض فإن"حظائر الصناعات التقنية" ينطبق بالتحديد على الحظائر التقنية التي تكون مهيأة لاستقطاب الصناعات التقنية. وعادة ما تحفز حظائر الصناعات التقنية تكتل صناعات وأنشطة تقنية تكون مربوطة ضمن سلسلة إمدادات عالمية للمنتجات التقنية، ويتمثل الاختلاف الجوهري بين حظائر الصناعات التقنية والأنماط المختلفة من حظائر(مجمعات) التقنية (والعلوم) في تركيزها على الإنتاج والصناعة وليس فقط على البحث والتطوير والأعمال والتعليم. بمعنى آخر تعتبر حظائر الصناعات التقنية حظائر مخصصة للمنشآت التي تنتج منتجات (متوسطة أو عالية) التقنية أو تقدم خدمات مبتكرة، ويمكن القول بصفة عامة أن حظائر الصناعات التقنية هي تلك التي تمتلك المقومات التالية[1]

- مهيأة لاستقطاب المصانع (المتوسطة أو العالية) التقنية واجتذاب الاستثمارات المحلية والأجنبية المرتبطة بها.

[1] بوزيان راضية، دور المناطق الصناعية التقنية في التنمية الاقتصادية المستدامة مقاربة سوسيو اقتصادية على ضوء التجارب العالمية، اليوم الدراسي حول: التحليل الموقعي للمناطق الصناعية بالجزائر دراسة حالة المناطق الصناعية لولاية برج بوعريريج 12 أفريل 2010، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية و علةم التسيير المركز الجامعي برج بوعريريج.

- معدة لتشجيع إنشاء وتنمية صناعات وتقديم خدمات مبنية على المعرفة و التقنية (بدلا من الاعتماد الشبه الكلي على الموارد الطبيعية).
- تنتج منتجات وتقدم خدمات ذات قيمة مضافة عالية (مقارنة بالصناعات التقليدية المعتمدة على الطبيعية بصفة أساسية).
- تحفز التواصل العلمي مع الجامعات ومراكز البحث والمعاهد التعليمية العالية الأخرى.
- مدارة بفريق إداري متمكن يشارك بفاعلية في نقل التقنية ومهارات العمل إلى المؤسسات المقيمة في الحظيرة.

2- الحظائر الصناعية المؤهلة

ظهرت الحظائر الصناعية المؤهلة في اتفاقية خاصة بها من قبل مجلس النواب الأمريكي وبموجبها يسمح للمنتجات الصادرة من الحظائر الصناعية المؤهلة بدخول السوق الأمريكي دون أي رسوم جمركية، وفي البداية كانت هذه الحظائر في كل من إسرائيل ومصر والأردن وحظائر الحكم الذاتي في فلسطين[1]، و بعد ذلك تم توسيع تلك الحظائر، حيث لم تعد محصورة بإسرائيل وجيرانها، بل بات من الممكن إنشاء حظائر الكويز في أي منطقة، شريطة أن يتم ذلك باتفاق إسرائيلي أردني، وبإشراف مستشاريه التجارة الأمريكية، على أن يتم الإعلان عنها في الجريدة الرسمية الفدرالية الأمريكية.

تعمل هذه الحظائر على تحقيق الأهداف التالية:

- المساعدة في دعم وتشجيع عملية السلام الشرق أوسطية.
- تحقيق مكاسب اقتصادية ملموسة للدول المشاركة.
- تعمل على جلب التكنولوجيا المتطورة إلى الحظيرة، وتوفر حظا وافرا للمنافسة في الأسواق العالمية.

3-الحظائر الصناعية الحرة للتصدير

إن ظهور الحظائر الحرة الصناعية للتصدير كان نتيجة لعدة استراتيجيات متبعة من طرف البلدان المستقبلة، وتعرف حسب منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية" الحظيرة الحرة الصناعية للتصدير هي

[1] زوينة ريال، الحظائر الحرة والتنمية حالة المناطق الحرة الصناعية للتصدير مع دراسة تجربتي تونس وجزر موريس و انشائها في –الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1997، ص2.

مجال محدد إداريا وأحيانا جغرافيا, يخضع إلى نظام جمركي يسمح بحرية استيراد التجهيزات والمنتجات الأخرى بغرض إنتاج سلع موجهة للتصدير.

هذا النظام يرافقه عادة إطار تشريعي تفضيلي خاصة في الميدان الجبائي الذي يهدف إلى جلب المستثمرين الأجانب.

المبحث الثاني: مساهمة الحظائر الصناعية في تطور القطاع الصناعي

تسعى الحظائر الصناعية من خلال القيام بمختلف أنشطتها غلى تحقيق العديد من الأهداف وداك لتلبية مختلفة حاجاتها وتهيئة المناخ المناسب لها مما يعود ذلك بأهمية بالغة عليها وعلى الإقتصاد الوطني وهذا مند ظهور هذه الحظائر سواء كان ذلك قديما أو حديثا.

المطلب الأول: تعريف القطاع الصناعي وأهميته الإقتصادية

أولا: تعريف القطاع الصناعي

تظهر الأدبيات الاقتصادية فرقا بين مفهومي الصناعة والتصنيع حيث تعرف الصناعة على أنها: "فروع النشاط الاقتصادي التي تتولى القيام بتحويل المواد الأولية الزراعية والخامات المعدنية وغيرها من الموارد الطبيعية من شكلها الخام أو البسيط إلى منتجات أرقى قابلة للتداول، تلبي حاجات الإنسان في الإنتاج والاستهلاك والاستثمار، وعليه فهي تتفاعل بوعي تام مع المحيط المادي للإنسان لتجعله أكثر منفعة له، وتشبع لديه الحاجات الضرورية، و أكثر من ذلك أنها قادرة على إيجاد منافذ للوصول إلى المستهلك، سواء بصفتها مواد أولية وسيطة أو نهائية، وهي بذلك تضم كافة النشاطات الاقتصادية المنتجة".

في حين يعرف التصنيع بأنه:" عملية التطور الاقتصادي للبلد تعبأ فيه حصة متزايدة من المواد الوطنية بغية تطوير الهيكل الاقتصادي الداخلي بمختلف فروعه، وتجهيز هذه الفروع بتقنية حديثة وتكنولوجيا

معاصرة، يلعب فيها قطاع الصناعات التحويلية دورا فعالا، لإنتاج وسائل الإنتاج، وسلع الاستهلاك، مع ضمان معدلات نمو منتظمة ومرتفعة للاقتصاد الوطني تؤدي إلى تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي[1].

ثانيا:الأهمية الاقتصادية القطاع الصناعي:

يعتبر قطاع الصناعة من القطاعات المهمة في الاقتصاد مهما كانت درجة تطوره أو خصائصه المميزة، و عموما تتجلى أهمية الصناعة من خلال الأهداف المتوقعة التالية[2]:

- ✓ المساهمة في علاج مشاكل البطالة، حيث يؤدي نموها إلى توفير فرص العمل، كون غالبية البلدان تعاني إما من بطالة إجبارية ظاهرة أو مقنعة أو اختيارية.
- ✓ المساهمة في تنويع مصادر الإنتاج و الدخل والصادرات في البلدان، مما يرفع نسبة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي يقل الاعتماد على تصدير المواد الأولية.
- ✓ يؤدي التحديث التقني المستمر وكذا تقسيم العمل والتخصص فيه إلى رفع مستوى الإنتاجية.
- ✓ يؤدي نمو قطاع الصناعة إلى نمو القطاعات الأخرى مما يرفع معدل النمو الاقتصادي بسبب وجود علاقات ترابط بينها، حيث يمدها بمستلزمات الإنتاج مثل الآلات والمعدات اللازمة، كما يعتبر في نفس الوقت سوقا لتسويق المنتجات الزراعية التي يتم تصنيعها فيه.
- ✓ المساهمة في توفير مصادر النقد الأجنبي وعلاج الميزان التجاري من خلال تصنيع سلع تحل محل الواردات أو تصنيع سلع للتصدير.

المطلب الثاني: الحظائر الصناعيةكداعم للقطاع الصناعي

إن الأهداف الأساسية من إقامة الحظائر الصناعية بشكل عام يمكن اختصارها فيما يلي[3]:

---

[1] مختار بن هنية، استراتيجيات وسياسات التنمية الصناعية، حالة البلدان المغاربية، أطروحة مقدمة للحصول على أطروحة دكتورة دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2008،2007، ص05.

[2] محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية، دراسات نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية ، الإسكندرية،2000، ص310.

[3] يوسف محمد ياسر يوسف الساعد، دور المناطق الصناعية في حل مشكلات القطاع الصناعي حالة دراسية حول الصناعة في محافظة جنين، رسالة ماجيستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2004، ص21.

- تطوير وتنمية قطاع الصناعة من خلال تشجيع إقامة الصناعات ذات الأحجام المختلفة و الاستفادة من مزايا تسهيلات الإنتاج والخدمات العامة المتوفرة فيها.
- تطوير وتنمية الحظائر المحيطة بها حيث تستفيد هذه الحظائر من تطوير البنية التحتية ومن تركز الاستثمارات المالية التي تنتج عنها زيادة النشاط الاقتصادي.
- توفر إقامة الحظائر الصناعية من خلال قطع الأرض المناسبة للاستعمال الصناعي أو الأبنية او الوحدات الصناعية الجاهزة الكثير من الجهد و المال على أصحاب الصناعة في البحث على أنسب المواقع الصناعية لمشروعاتهم.
- رفع مستوى الاقتصاد المحلي من خلال استقطاب المستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال وجدب الخبرات العلمية والفنية.
- الوصول بمستوى الإنتاج كما ونوعا إلى المستويات الملائمة لطلب الأسواق المحلية والخارجية[1]
- تبادل المستلزمات الإنتاجية بما يحقق الاكتفاء الذاتي.
- جدب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو الحظائر الصناعية ومساعدتهما على التطور
- توفير المواقع الصناعية وتوسيع القاعدة الإنتاجية.
- تجميع المشروعات مخلق التكامل بين المصانع والمشروعات الإنتاجية
- تطبيق المواصفات والمعايير الدولية المتعلقة بالبيئة

المطلب الثالث: أثر الحظائر الصناعية على القطاع الصناعي

- الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية بصفة عامة والتنمية الصناعية بصفة خاصة
- توفير فرص العمل والاستخدام في الحظائر الريفية بجدب الصناعة إليها
- تحقيق توزيع متوازن لكل من العمالة والإنتاج ما ينتج عنه من تنمية إقليمية متوازنة
- استيعاب الفائض من العمالة في القطاع الزراعي وتنويع مصادر الدخل
- تهيئة الفرصة أمام أصحاب المؤسسات للحصول على العقار الصناعي بأسعار مغرية وبدون تأخير
- إجراء تغييرات جذرية في هيكل الإنتاج والعمالة والعمل على تنوعهما

[1] هويشار معروف، تحليل الاقتصاد الإقليمي والحضري، الطبعة الأولى، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، ص22.

- جدب الاستثمار الخاص للمساهمة في تنمية القطاع الصناعي
- جدب الاستثمار الأجنبي المباشر والغير مباشر بتوفير بعض الامتيازات الخاصة بهذه الحظائر
- تحقيق اللامركزية الصناعية والحد من تمركز الصناعات في بعض الحظائر وخاصة حول العاصمة
- تقديم الخدمات والمنافع للمشروعات الصناعية بحيث تقل تكاليفها وتزداد أرباحها
- تخصيص الأراضي المناسبة للاستعمال الصناعي مما يساعد على التهيئة العمرانية الجيدة[1]

- تنظيم التوسع الصناعي وترشيد اختيار مواقع المشروعات الصناعية داخل أقاليم المدن الكبيرة[2]

المبحث الثالث: الدراسات السابقة والقيمة المضافة

المطلب الأول: الدراسات السابقة

استعنافي بحثنا هذا على نتائج بعض الدراسات السابقة والتي اخترنا منها ما يلي:

1- دراسة د. عبد الخالق عبد الله، بعنوانك التنمية المستدامة العلاقة بن البيئة والتنمية" في (مجلة المستقبل العربي)، عدد 13، 1998.

في هذه الدراسة توصل الباحث إلى نتيجة تفيد بأن المأزق التنموي العميق هو من صنع النظام الرأسمالي العالمين وأن جزءا مهما من التدهور البيئي مرتبط ارتباطا عضويا ببروز الحضارة الصناعية والتقنية الحديثة. ويرى الباحث أن التنمية المستدامة مهمة في سياق الارتقاء بالوعي البيئي في التفكير التنموي، وأن الارتقاء بالوعي البيئي هو أهم إضافة تقدمها التنمية المستدامة، التي يتطلب تحقيقها إدارة سياسية جماعية، تبدو غائبة، ولو تتبلور، كما كان متوقعا من خلال مؤتمرات دولية، ذات علاقة بمقتضيات التنمية المستدامة.

[1] صبحي فارس الهيتي، مرجع سبق ذكره، ص198.

[2] المرجع نفسه، ص199.

2- خبابة صييب، الحظائر الصناعية في تحقيق التنمية المستدامة في الحظيرة الأورومغاربية دراسة مقارنة بين فرنسا والجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف 2011-2012.

وقد قسمت الدراسة إلى ثلاثة فصول، تحدث الفصل الأول عن الإطار النظري للحظائر الصناعية أما الفصل الثاني تحدث عن دور الحظائر الصناعية في تحقيق التنمية المستدامة، في حين أن الفصل الثالث تحدث عن الحظائر الصناعية في الحظيرة الأورومغاربية، حالة الجزائر- فرنسا، ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها أن الحظيرة الأورومغاربية بعيدة كل البعد عن مبادئ التنمية المستدامة.

3- يوسف محمد ياسر، يوسف الساعد، دور الحظائر الصناعية في حل مشكلات القطاع الصناعي حالة دراسية حول صناعة الحجر في محافظة جنين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية غزة، فلسطين، 2003 م.

تضمنت سبعة فصول، حيث يتناول الفصل الأول المقدمة، والفصل الثاني الحظائر الصناعية مفهومها ودورها في التنمية، والفصل الثالث برنامج الحظيرة الصناعية وعوامل النجاح والفشل والفصل الرابع واقع وأداء صناعة الحجر، أما الفصل الخامس فيتمثل في آراء أصحاب المناشير حول الحظائر الصناعية للمسح الميداني، فالفصل السادس عرض نتائج المسح الميداني ومناقشتها في حين تم في الفصل السابع تقديم النتائج والتوصيات، ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها لو أن الحظائر الصناعية وسيمة قادرة على تحقيق مجموعة كبيرة من الأهداف الاقتصادية، وأن قطاع صناعة مناشير الحجر مازال يعاني من الأضرار التي تلحق به جراء السياسات القمعية للاحتلال الإسرائيلي الهادفة إلى القضاء على انتفاضة الأقصى حيث انعكس ذلك سلبا على إنتاجية وربحية هذه الصناعة الحيوية.

4- إيميليا هيرمان، أهمية قطاع التصنيع في الإقتصاد الرماني، مؤتمر دولي متعدد التخصصات Th9انثرجي، جامعة بيترمايور لأفراسtirgu,N,lorgastr، رومانيا 9-8-2015.

في هذه الدراسة توصلت الباحثة بأن رومانيا دخلت في عملية إزالة التصنيع بأكثر من عقدين بعد عام 2000 حيث انخفضت شدة عملية إزالة التصنيع مما سمح للصناعة أن تضل العمود الفقري للصناعة الرومانية و الاقتصاد ككل ويتمثل التحدي الحقيق للتصنيع الروماني في إنخفاض مستوى إنتاجية العمل

و إنخفاض مستوى أنشطة التصنيع ذات التقنية المتوسطة و العالية من أجل زيادة مرونة الاقتصاد الروماني في سياق العولمة الاقتصادية لضمان النمو الاقتصادي المستدام و التنمية.

المطلب الثاني: القيمة المضافة

نقدر أن بحثنا سيقدم نظرة جديدة لواقع الصناعي في الجزائر ويمنح تصورا للمشاكل التي لا يزال يعاني منها القطاع، و أيضا تقديم بعض الحلول الممكنة للنهوض بالاقتصاد من زاوية الحظائر الصناعية فقد أصبحت ذات أهمية كبرى لبناء اقتصاد الدول، وهو السبب الذي يدفعنا إلى تقديم هذا البحث لكوننا متأخرين من حيث هذا المجال.

خلاصة الفصل:

إن إقامة الحظائر الصناعية يستوجب أساسا اختيار الموقع المناسب والأمثل لها والبعد عن الحظائر البيئية والمجمعات السكانية وذلك لتحقيق التأثيرات السلبية كما يتوجب توفير اليد العاملة والمواد الخام وغيرها من المقومات، فإنشاء الحظائر الصناعية تتطلب أيضا القيام بعدة مراحل صحيحة من أجل رفع الكفاءة الصناعية وتطوير وتنمية قطاعها ورفع مستوى الإقتصاد المحلي وتحقيق مستوى عالي من الإنتاج من حيث الكمية والنوعية لذلك حظي موضوع الحظائر الصناعية بإهتمام كبير من طرف المختصين وغايتهم من وراء ذلك زيادة الثروة وتحفيز إدارة المعرفة والتفاعل بين الحظائر الصناعية فيما بينهما وكذلك بينها وبين الجامعات المعاهد للرقي بها وازدهارها.

تسعى الدولة الجزائرية إلى تبني سياسة الحظائر الصناعية وذلك لما لها من أهمية بالغة وأثر فعال على الإقتصاد والاستفادة من الدور الذي تلعبه في تحقيق التنمية.

الفصل الثاني:

دور الحظائر الصناعية في الجزائر

تمهيد:

تعتبر الحظائر الصناعية من أهم المشاريع الاقتصادية لتطور القطاع الصناعي بشكل خاص ومعالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية بشكل عام، إذ يعتبر القطاع الصناعي من أكثر القطاعات الاقتصادية استيعابا للأيدي العاملة في مختلف مستوياتها الفنية والعلمية.

إن إقامة الحظائر الصناعية تساعد على إقامة المصانع وجلب الاستثمارات في البلد لكونها توفر للمستثمر المناخ الاقتصادي الملائم لإقامة مشروعه مما يؤدي ذلك على تشجيعه وكذلك يؤدي بالحكومة الجزائري إلى تشجيع القطاع الصناعي مما يحقق زيادة في نسبة الصادرات نحو الدول الأجنبية وذلك يشجع ويحفز الصناعات المحلية وخلق جو المنافسة على المستوى الوطني والدولي وتحقيق تنمية مستقرة ومتوازنة لهذه الحظائر.

المبحث الأول: واقع القطاع الصناعي في الجزائر

المطلب01: أداء القطاع الصناعي في الجزائر

من غير شكَ أن الجزائر بذلت جهودا كبيرة لتنويع مصادر الدخل، إلا أن نموذج الإقتصاد الريعي المستند على الريع الخارجي وليس توسيع قاعدة الإنتاج الداخلية يفرض هيمنته على نمط الأنشطة الاقتصادية المولدة للثروة، وبالتالي يمكن الجزم أن الاقتصاد الجزائري أصيب بما يسمى بالعلة الهولندية نظرا لامتلاكه وفرة الموارد الطبيعية وخاصة المحروقات التي أصبحت نقمة على الجزائريين"[1]، فالنمو الملاحظ خلال السنوات الأخيرة مرتبط بشكل مباشر بقطاع المحروقات في الوقت الذي لا تزال فيه مساهمة القطاعات الأساسية والتي يمكن اعتبارها مهمة وحيوية كقطاع المحروقات أو الصناعة التحويلية في هيكلة هذا النمو ما تزال ضعيفة و هاشمة.

الفرع الأول: مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الخام خلال الفترة(2010-2019)

بلغ الناتج الإجمالي للجزائر ما يقارب 174 مليار دولار أمريكي في نهاية سنة 2018 مقارنة مع 167 مليار دولار أمريكي في نهاية سنة 2017، بحيث عرف زيادة طفيفة بنسبة حوالي 04% مقارنة بسنة 2017 ويمكن توضيح تطويرات الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة (2010-2018م) من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (01): تطور الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة((2010-2018)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار أمريكي)	161	200	209	210	214	166	160	167	174

مصدر: مجلة العلوم الاقتصادية للتسيير والعلوم التجارية.

[1] زهير عماري: أثر سعر النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام التحليل الديناميكي (نموذج الانحدار الذاتي VAR)(2013/1980)، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، ع14، جامعة المسيلة، 2015م، ص117.

وعلى ضوء التطورات الأخيرة، فالجميع متفق على أن هذا الانخفاض في حجم الناتج المحلي الإجمالي يعزي بكل تأكيد غلى التراجع الذي عرفته أسعار النفط بداية من سنة 2014، وما يدعم ذلك أكثر، هو ذلك التراجع في حجم الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعات الإستراتيجية من مبلغ حوالي 72،50 مليار دولار أمريكي في نهاية سنة 2011 إلى 39،2 مليار دولار أمريكي في نهاية سنة 2018.

وتبرز هذه الأرقام المرتبطة بالمؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري بكل تأكيد، ذلك الارتباط لأدائه بشكل عام بما يتحقق من الريع المتأتي من ما تنتجه الأرض من الموارد الطبيعية غير المتجددة والناضجة في النهاية (البترول الخام أساسا والغاز الطبيعي) (حسيبة، 2020).[1]

الجدول رقم(02): تطور الإنتاج الإجمالي للقطاع الصناعي حسب فرع النشاط (2010-2019)

الوحدة: بمليون دج

الفرع الصناعي	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
02-الماء والطاقة	205743.00	223075.00	246325 .40	261599.60	282875.90	305468.90	364771.10	402357.00	413495.50	436765.00
05-المناجم والمحاجر	32949.10	38309.50	45204.40	44150.30	45243.30	51501.50	55787.30	50184.70	58131.60	61340.30
06-الحديد والصلب والكهرباء والميكانيك	274962.40	288595.40	313851.30	337802.30	347685.20	400125.70	405650.7	422899.20	447152.20	523830.60
07-مواد البناء	119323.10	126868.10	128647.90	136026.60	147986.50	169771.9	182578.8	198884.20	208961.40	207024.20
09-الكمياء والبلاستيك والمطاط	134110.20	161075.20	173071.50	180264.90	186557.10	197841.80	208259.50	213161.00	226315.60	229758.50
10-الصناعة الغذائية	746426.00	824146.60	899318.80	987150.20	1065341.70	1158484.50	1262015.8	1339627.60	1417562.10	1464000 .60
11-المنسوجات، الجوارب والملابس	43565.40	43922.00	45410.50	45742.50	45660.10	47351.10	53752.80	62367.90	66164.10	76232.50
12-الجلود والأحذية	6318.00	6295.80	6466.70	6432.90	67779.40	6659.80	6665.00	6654.90	7184.70	7637.50
13-الخشب والفلين والورق	36682.80	37715.50	39584.10	40945.00	42150.10	42634.10	47689.00	53815.00	58773.50	62061.00
14-صناعات أخرى	59132.30	59223.00	58753.00	55103.00	52428.10	44875.20	48001.50	52108.40	58448.80	62725.70
المجموع	1659212.30	1809226.10	1956633.60	2095217.30	2222707.40	2424714.50	2635171.50	2802059.90	2962189.50	3131375.90

الشكل رقم (01): تطور الإنتاج الإجمالي للقطاع الصناعي حسب فرع النشاط (2010-2019)

مصدر: مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية.

[1] عمران عبد الحكيم: واقع القطاع الصناعي الجزائري وتنافسيته على ضوء المؤشرات الإقليمية والدولية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسويق والعلوم التجارية، م ج 14 ع1، الرقم التسلسلي27(2021)، جامعة المسيلة سبتمبر2021، ص 590، 581.

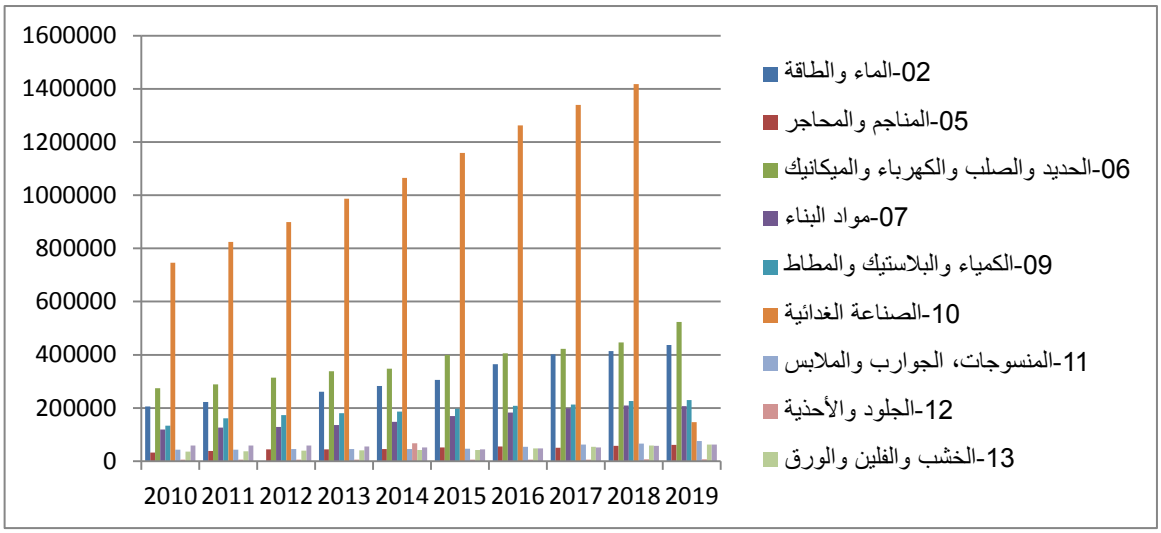

المصدر: مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية.

ساهم القطاع الصناعي بنسبة 5.6٪ من إجمالي الناتج المحلي سنة 2019 حسب احصائيات الديوان الوطني للإحصاء، كما سجل الإنتاج الصناعي للقطاع الوطني للإحصاء، كما سجل الإنتاج الصناعي للقطاع العام الوطني زيادة بنسبة ب5.7٪سنة 2019 مقارنة بسنة 2018.وتعتبر الصناعات الغذائية أكثر الصناعات مساهمة في الإنتاج الصناعي حيث بلغت نسبة مساهمتها 46.75٪ سنة 2019، ثم تليها صناعة الحديد والصلب والكهرباء والميكانيك بنسبة تقدر ب16.72٪ سنة 2019.

الفرع الثاني: مساهمة القطاع الصناعي في القيمة المضافة خلال الفترة 2010-2019:

الجدول رقم(03): تطور القيمة المضافة حسب فرع النشاط الصناعي بين سنوات(2010-2019)

الوحدة: بمليون دج

الفرع الصناعي	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
02-الماء والطاقة	98622 .10	1110601.60	122553.40	132168.60	142640.40	154447.00	178508.90	199134.50	208049.80	228476.60
05-المناجم والمحاجر	18205.5	19546.40	22750.50	22443.40	23043.10	26319.70	28412.60	26318.40	34355.50	333059.20
06-الحديد والصلب والكهرباء والميكانيك	83624.7	89916.20	97395.50	104021.90	108555.80	125645.20	118766.10	120842.90	115235.90	140919.40
07-مواد البناء	70523.30	74846.90	75897.50	80347.10	88038.10	109152.20	115544.20	121221.20	126152.10	117010.50
9-الكمياء والبلاستيك والمطاط	48363.8	53603.20	60074.10	64040.50	66938.10	70863.80	73325.10	73594.40	90443.60	91361.20
10-الصناعة الغذائية	214132.6	231846.50	266137.40	285480.40	326582.30	355983.80	381647.10	407474.10	433407.20	444701.40
11-المنسوجات، الجوارب والملابس	13842 .80	13477.70	14008.30	14330.70	14793.60	15792.90	17428.20	20081.10	21165.30	24571.90
12-الجلود والأحذية	2593.30	2603.50	2665.40	2650.50	2878.90	2963.70	2835.80	2852.30	3080.10	3283.60
13-الخشب والفلين والورق	17194.60	17620.40	18360.20	18913.90	19812.60	20402.90	22370.60	25221.50	27996.60	29374.90
14-صناعات أخرى	50302.10	50132.00	49672.60	46490.40	44433.40	37799.20	40464.30	44039.90	49504.20	52922.30
المجموع	617405	664194	729515	771787	837717	919370	979303	1040780	1109390	1165681

المصدر: مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

الشكل رقم(02): تطور القيمة المضافة حسب فرع النشاط الصناعي بين سنوات (2010-2019)

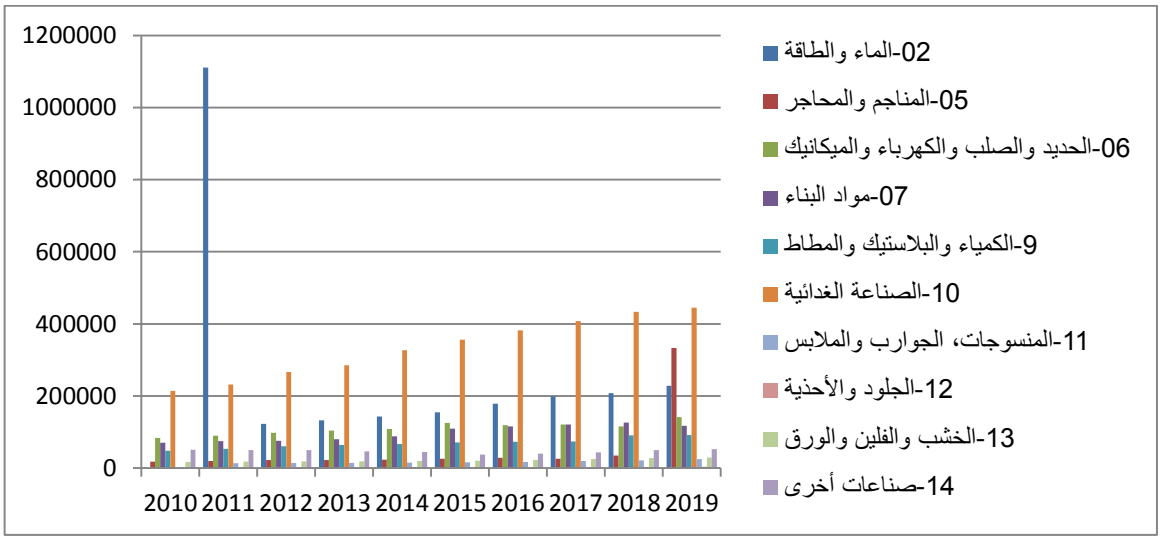

المصدر: مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية.

من الجدول والبيانات السابقة نلاحظ تطور كبير ومهم للقيمة المضافة (بين سنوات 2010-2019) في النشاط الصناعي حوالي 89% وهو ما يتناسب مع ارتفاع نسبة النمو للاقتصاد الوطني سنويا وتطور قطاع الصناعة في الجزائر خاصة في مجال الاستثمار، هذا الأخير الذي شهد قفزة نوعية بدخول رؤوس أموال أجنبية وفتح رأس المال الاستثماري للخواص إضافة إلى الترسالة القانونية المعدلة للنهوض بالاستثمار وخاصة الاستثمار في القطاع الصناعي وهو ما ساهم بشكل كبير في مساهمة القيمة المضافة في هذا القطاع.

المطلب الثاني: مساهمة القطاع الصناعي في التشغيل والتجارة الخارجية

فرع01: مساهمة القطاع الصناعي في التشغيل

الجدول رقم(04): تطور العمالة حسب فرع النشاط الصناعي بين سنوات (2010-2019)

	القوى العاملة المستخدمة									
الفرع الصناعي	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
05-المناجم والمحاجر	6567	6599	6687	6745	6987	7037	7153	7115	6952	7141
06-الحديد والصلب والكهرباء والميكانيك	33821	34062	34825	38438	44266	44963	42359	41436	42716	43473
07-مواد البناء	13667	13480	13135	13453	13372	13678	13520	13751	14231	15035
09-الكمياء والبلاستيك والمطاط	9611	7648	7461	7157	6827	6528	6243	6203	6314	6360
10-الصناعة الغذائية	19169	19486	19854	19851	20293	20200	18382	18477	16479	16719
11-المنسوجات، الجوارب والملابس	11075	10832	7421	7414	7215	6897	6829	6837	6957	7046
12-الجلود والأحدية	1367	1483	1590	1573	1633	1565	1442	1448	1500	1568
13-الخشب والفلين والورق	6431	9025	9506	9247	8929	8641	7882	7524	7829	7605
المجموع	101708	102615	100479	103878	109522	109509	103810	102791	102978	104947

المصدر: مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية.

الشكل(03): تطور العمالة حسب فرع النشاط الصناعي بين سنوات (2010-2019)

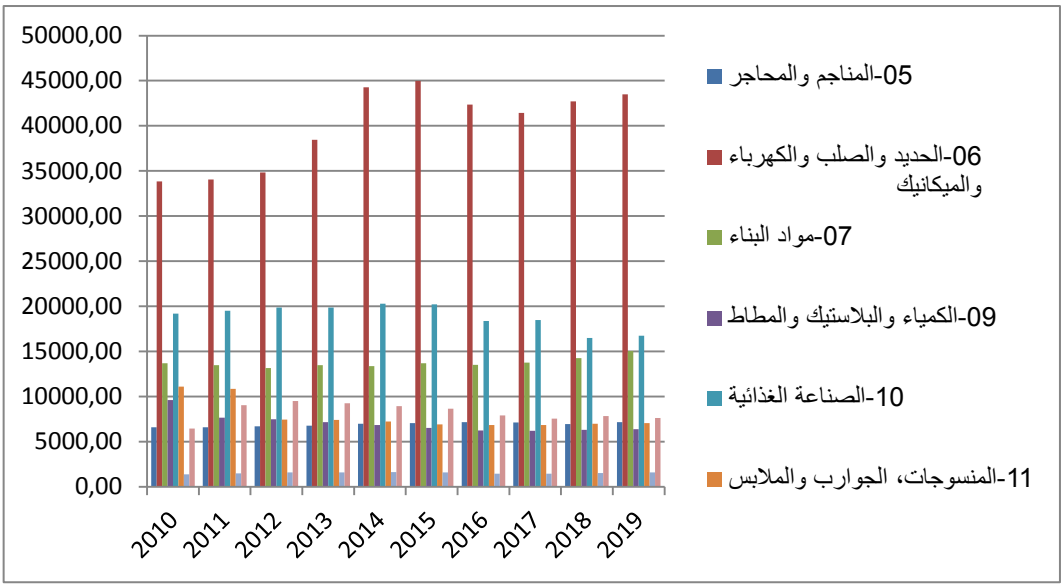

المصدر: مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية.

من الجدول والمخطط البياني أعلاه نلاحظ نموا نسبيا في تشغيل اليد العاملة لعدة فروع منها: فرع المناجم والمحاجر وفرع الحديد والصلب والكهرباء و الميكانيكي وفرع مواد البناء والجلود والأحذية وهي فروع تنتمي للصناعات الثقيلة والمتوسطة و الاستخراجية وهذا راجع بطبيعة الحال لتركز الاقتصاد الجزائري على الموارد الأولية و الاستخراجية منها التنقيب على البترول والحديد وغيرها.

أما بعض الفروع الصناعية فسجلت تراجع في الفترة المذكورة منها: فرع الكيمياء والبلاستيك والمطاط وقطاع الصناعات الغذائية والمنسوجات وهذا مرده إلى نمو الصادرات مما اثر سلبا على هذه الصناعات المحلية وبالتالي على مساهمته في تطور نشاط العمالة في هذه القطاعات.

وما يجب الإشارة إليه هو أن الفروع الصناعية تحتاج إلى اليد العالمة الكفاءة و المأهلة وهي متوفرة بالنظر للعدد المعتبر الذي تخرجه الجامعات الجزائرية سنويا وهو معدل مرتفع عالميا ولكن الإشكال يمكن في ربط هذه الكفاءات والجامعة التي تخرجهم بميدان النشاطات الصناعية وكذلك حسن توظيفهم كما أن سياسة التشغيل التي اعتمدتها الدولة في هذه الفترة جعلت من الصعب الوقوف على حقيقة واقع العمالة في القطاع الصناعي خاصة سياسة مناصب الشغل المؤقتة.

وبصفة عامة هناك تطور بسيط في مساهمة النشاطات الصناعية بمختلف فروعها في مجال امتصاص البطالة وتشغيل اليد العالمة، حيث سجل تشغيل القطاع الصناعي ليد العاملة ارتفاع مستمر منذ سنة 2010، حيث بلغت نسبة الزيادة في سنة 2019 مقارنة بالسنة التي سبقتها 1.91٪ ويعتبر فرع الحديد

والصلب والكهرباء والميكانيك أكثر من يوظف يد عاملة في القطاع الصناعي حيث بلغت نسبة مساهمته في تشغيل يد العاملة 41.42٪ سنة 2019 إلى أن مساهمة القطاع الصناعي ككل في تشغيل يد العاملة في الاقتصاد الوطني تعتبر ضعيفة مقارنة مع قطاعات أخرى.

فرع الثاني: مساهمة القطاع الصناعي في التجارة الخارجية

الجدول رقم(05): واردات القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات والطاقة حسب فرع كل نشاط صناعي بين سنوات(2015-2019)

الوحدة: بمليون دج

فرع الإنتاج	2015	2016	2017	2018	2019
05-المناجم والمحاجر	16868,00	19271،00	19723،00	38530،00	64612،00
06-الحديد والصلب والكهرباء و الميكانيك	2864011،00	2738735،00	2706756،00	2833944،00	2407114،00
07-مواد البناء	105899،00	103984،00	68348،00	71226،00	58442،00
09-الكمياء والبلاستيك والمطاط	713208،00	766357،00	731550،00	871100،00	860178،00
10-الصناعة الغذائية	551684،00	573843،00	621316،00	624418،00	596517،00
11-المنسوجات، الجوارب والملابس	110812،00	120318،00	130201،00	131049،00	148493،00
12-الجلود والأحذية	26131،00	30120،00	31612،00	28493،00	32849،00
13-الخشب والفلين والورق	195008،00	196047،00	166971،00	224705،00	183300،00
14-صناعات أخرى	47339،00	50763،00	55843،00	57069،00	58137،00
المجموع	4630960،00	4599438،00	4532320،00	4880534،00	4409642،00

المصدر: مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية.

الشكل (04): واردات القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات والطاقة حسب فرع كل نشاط صناعي بين سنوات (2015-2019)

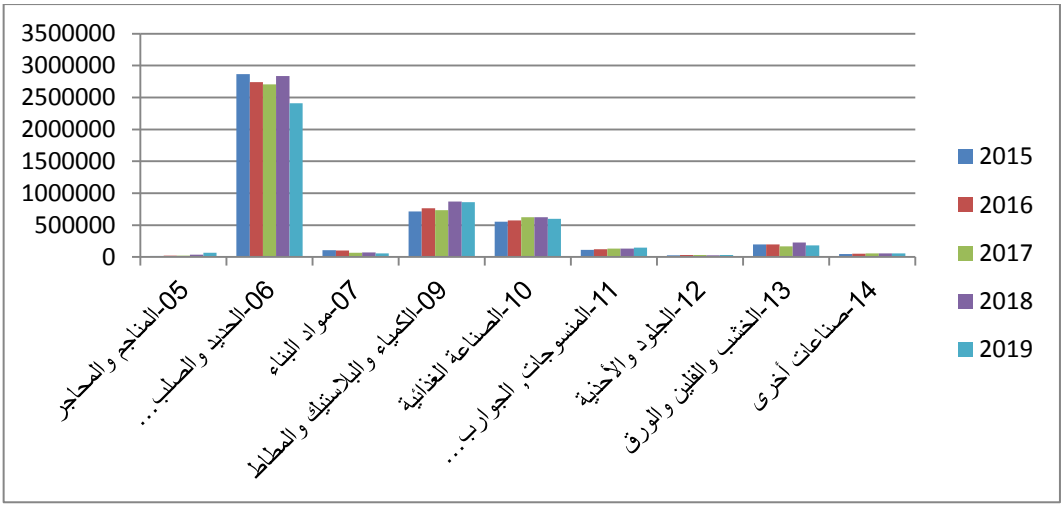

المصدر: مجلة العلوم الاقتصادية والعلوم التسيير والعلوم التجارية.

ما يلاحظ هو التفاوت في حجم واردات القطاع الصناعي بين فرع وآخر بالنظر لتطور كل فرع والذي يشهد انتباهنا هو التراجع الكبير لواردات فرع البناء خواليك47% وهذا راجع لقوة الاستثمار الوطني في هذا المجال من خلال تشييد مصانع جديدة كمصانع الإسمنت والحديد ودخول شركاء أجانب للاستثمار في هذا الفرع (لافارج...) بل الأكثر من ذلك تحول الإنتاج من الاستهلاك للتصدير وهي نقطة إيجابية للاقتصاد الوطني وتحسين الاحتياطي الوطني من العملة الصعبة والمساهمة في إنجاز المشاريع الكبرى التي سجلتها الجزائر في هذه الفترة.

أما باقي الفروع فتسجل استقرار نسبي في وارداتها خاصة من المواد الأولية وهو ما يعطي لهذه الفروع مؤشر سيء يطرح الكثير من التساؤلات الاقتصادية حول تحسين مردوديتها وتحقيق الطفرة للاكتفاء الذاتي وكما هو معروف هذا كله يؤثر على الميزان التجاري سلبا ويؤدي إلى استنزاف الكثير من العملة الصعبة خاصة إذا علمنا ان الاقتصاد الجزائري يعتمد أساسا على مورد رئيسي واحد وهو النفط.

الجدول رقم(06): صادرات القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات والطاقة حسب فرع كل نشاط صناعي بين سنوات (2015-2019).

الوحدة: بمليون دج

فرع الإنتاج	2015	2016	2017	2018	2019
05-المناجم والمحاجر	9582.00	7931.00	6134.00	8428.00	8298.00
06-الحديد والصلب والكهرباء والميكانيك	44095.00	6563.00	10723.00	20728.00	27708.00
07-مواد البناء	2515.00	1881.00	3604.00	7989.00	10989.00
09-الكمياء والبلاستيك والمطاط	165935.00	141143.00	148783.00	253393.00	204861.00
10-الصناعة الغذائية	27603.00	30357.00	30886.00	33681.00	37982.00
11-المنسوجات، الجوارب والملابس	1485.00	214.00	421.00	1095.00	1435.00
12-الجلود والأحذية	2036.00	1246.00	1597.00	1300.00	687.00
13-الخشب والفلين والورق	4867.00	2257.00	3397.00	3417.00	3421.00
14-صناعات أخرى	661.00	35.00	87.00	122.00	182.00
المجموع	258779.00	191627.00	205632.00	330153.00	295563.00

المصدر: مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية.

الشكل رقم (05): صادرات القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات والطاقة حسب فرع كل نشاط صناعي بين سنوات (2015-2019)

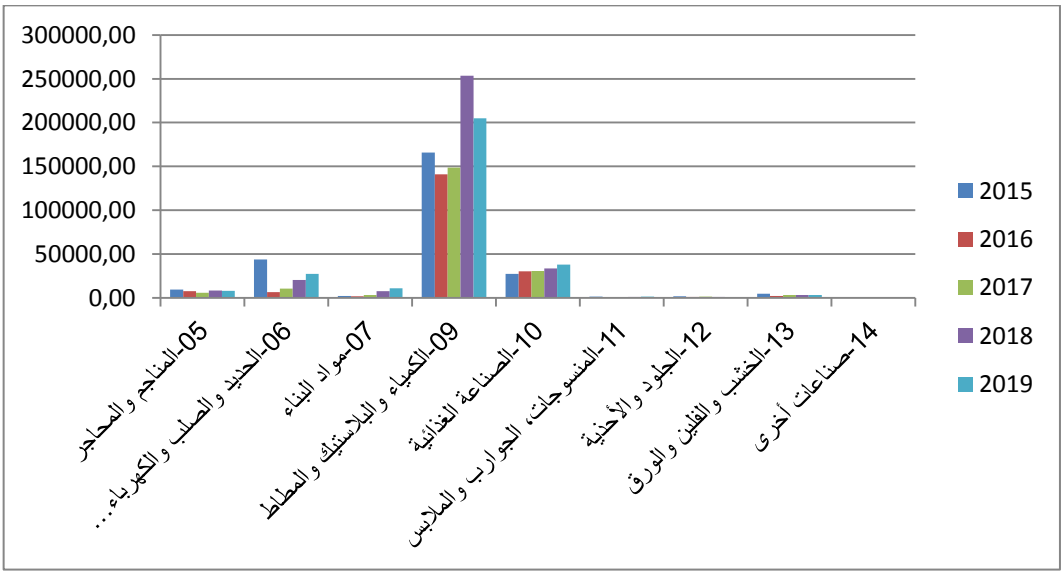

المصدر: مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية.

من خلال جدول الصادرات الخاصة والقطاع الصناعي يمكن ملاحظة تذبذب في أرقام هذه الفروع بين التحسن تارة والتراجع تارة أخرى، باستثناء فرع البناء وبدرجة أقل فروع الصناعات الغذائية والجلود والصناعات الكيميائية بنمو طفيف ونسبي، ولقد ذكرنا سابقا أسباب نمو فرع البناء واتجاهه نحو التصدير في عنصر واردات القطاع الصناعي من الفترة (2015-2019) لذلك على المنفذين الاقتصاديين الإستزادة من قطاع البناء وأخذ تجربته كنموذج لباقي الفروع الصناعية.

ومما يسبق يمكن ملاحظة أن مؤشرات التجارة الخارجية للقطاع الصناعي لإزالات ضعيفة مما يؤثر سلبا على الميزان التجاري، حيث بلغ إجمالي قيمة واردات الجزائر في 2019 قرابة 44632 مليون دولار مقابل 48573 أي تراجع قدره 8,11 بالمائة، في حين بلغت الصادرات 34994 مليون دولار سنة 2019 مقابل سنة 2018، 41113 أي يتراجع قدره 14،88 بالمئة[1]، فيما بلغت قيمة الواردات الصناعية 4409،642 مليار دج سنة 2019 أي ما يعادل 32،88 مليار دولار في حين بلغت قيمة الصادرات الصناعية قيمة 295،563 مليار دج أي ما يعادل 32،88 مليار دولار، أي أن الصادرات الصناعية غطت فاتورة الواردات الصناعية بنسبة 6،70% فقط، وهي نسبة ضعيفة جدا.

كما شهدت نسبة الصادرات الصناعية في 2019 تراجعا بنسبة 1،034% مقارنة بسنة 2018، أما الواردات الصناعية فقد شهدت انخفاضا في سنة 2019 يقدر ب9,65% مقارنة بسنة 2018.

على ضوء ما سبق يمكننا القول أنه بالرغم من الاستقرار الكبير الذي عرفته الجزائر على مستوى التوازنات الكلية خلال العقدين الأخيرين إلا أن القطاع الصناعي لا يزال يعاني من الركود وتدني مستوى الأداء، ويمكن السبب الرئيسي في ذلك من وجهة نظرنا في أن عملية التنمية الاقتصادية في الجزائر دائما تتم وفق استراتيجية النمو الغير متوازن بإعطاء الأولوية لقطاع نشاط على حساب قطاع آخر، مما زاد من اختلال القطاع الصناعي وتبعية المطلقة في عملية الإنتاج للأسواق الخارجية من حيث التكنولوجيا والمواد الأولية والسلع الوسيطة، واقتصاره على صناعات التركيب والتعبئة دون الخوض في عملية الإنتاج الحقيقي.

[1] قطوش عبد الصمد، قطوش رياض، بناء سيناريوهات القطاع الصناعي في الجزائر بإستعمال نموذج ليونيسيف آفاق 2023، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماستر علوم إقتصادية جامعة محمد بوضياف، مسيلة، سنة 2020-2021، ص53.

المبحث الثاني: أهم الحضائر الصناعية ودوافع انشائها في الجزائر

تسعى الجزائر إلى إنشاء حظائر صناعية من خلال العديد من الدوافع التي تتخذها لإنشاء هذه الحظائر وذلك لما لها من أهمية في تحقيق العديد من الأهداف التي تسعى إليها.

المطلب الاول: أهم الحظائر الصناعية في الجزائر

تتكون الجزائر من 77 منطقة صناعية موزعة عبر كامل التراب الوطني أهمها: المنطقة الصناعية أدرارن وواد سلي بالشلف، وعين ميلة بأم البواقي وأريس وجرمة ببانتة، وأقبو ببجاية وسيدي خالد بالبويرة، وواد السمارة الحراش بالجزائر العاصمة والمنطقة الصناعية ببرج بوعريريج...الخ، إلا أن هذه المناطق شهدت ركودا مما أثرا سلبا على الأداء الاقتصادي، وعليه اتخذت السلطات جملة من الإجراءات لإعادة تنشيطها من جديد:

1-إعادة تأهيل المناطق الصناعية:

يعتبر إعادة تأهيل المناطق الصناعية مشروع وطني يدخل في إطار تنفيذ البرنامج الخماسي لدعم النمو الاقتصادي، والذي شرع في تنفيذه ابتداء من أوت 2005، وخصصت الدولة له غلافا ماليا قدر ب2،7مليار دج للمناطق الصناعية ومناطق النشاط الاقتصادية عبر عدة ولايات، وذلك بهدف تحديث الهياكل القاعدية وتطوير نمط التسيير للمؤسسات الصناعية.فمنذ انطلاق هذا البرنامج سنة 1999، قامت الدولة بتمويل ما قدره 28 مليار دينار ما يعادل 280 مليون أورو من ميزانيتها للقيام بعمليات إعادة التأهيل على النحو التالي[1]: -تم الانتهاء من 130 عملية. -40عملية هي في طور الانتهاء.

1-1-محتوى برنامج إعادة التأهيل:

-الطرقات والإنارة الخارجية.

-توصيل شبكة المياه الصناعية.

[1] خبابة صهيب، دور المناطق الصناعية في تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة الأورو مغاربية، دراسة مقارنة بين فرنسا والجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في اطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف1، سنة 2012/2011، ص138.

-ربط مع الشبكة الوطنية للكهرباء، الغاز والهاتف.

-إنشاء جدار ومراقبة وحراسة.

2-المناطق المدمجة:

تم تحديد 29 منطقة من هذا الصنف بعد تقييم التنافسية الصناعية للفروع في الولايات الجزائرية مع أخذ بعين الاعتبار البنية التحتية المنجزة أو في طور الانجاز. ولتوزيعها جغرافيا تم الاعتبار على جملة من المؤشرات أهمها:

-النشاط الاقتصادي والصناعي للفروع وتمركزه.

-القدرة على التصدير.

-مستوى تأهيل البنية التحتية ومدى استفادتها من المشاريع الكبرى.

-التغطية الجامعية ومؤسسات البحث العلمي.

-التمركز المكاني للشركات.

-تنافسية المنتوج وكثافة التكنولوجية.

-توفر الخدمات العامة والتغطية المؤسساتية (بنوك).

-الموقع الاستراتيجي، سهولة النقل، القرب من الأسواق.

3-البرنامج الوطني الاستشرافي للمناطق الصناعية للفترة(2012-2017)

نظرا للمستجدات على المستوى الوطني وخاصة بعد انجاز الطريق السيار شرق غرب، فإن الدولة الجزائرية غيرت نظرتها للمناطق الصناعية من المناطق المدمجة إلى المناطق الصناعية الجديدة وفي إطار التعاون وتبادل التجارب بين دول البحر الأبيض المتوسط ومن بينها ألمانيا. والذي تم اعتماده شهر أفريل 2012، وعليه سنحاول إعطاء نظرة وجيزة حول هذا البرنامج:

إن البرنامج الجزائري الجديد للمناطق الصناعية الذي تمت المصادقة عليه يتحور حول جملة من النقاط:

3-1-خلفية إعداد البرنامج: إن البرنامج كانت نتيجة لعد أساب منها[1]:

-إحصائيات الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري(ANIREF) للمواقع الوطنية لتوطين المناطق الصناعية بناءا على طلبات الولاة (بداية 2011).

-مقررات مجلس الوزراء بتاريخ 2011/02/22.

-قرارات اللجنة الوطنية للصناعة في دورتها الخمسين بتاريخ 2011/03/06 والمتضمن إنشاء لجنة وزارية مشتركة لدراسة اقتراحات قوائم المناطق الصناعية الجديدة (إزالة أو إضافة مناطق جديدة)

-القرار الوزاري المشترك والمتضمن إنشاء 36 منطقة صناعة جديدة.

-مصادقة اللجنة الوطنية للصناعة في دورتها الواحدة والخمسون بتاريخ 2011/04/19.

-توسيع البرنامج إلى 3|9 منطقة صناعية جديدة مع إعادة النظر في الوسائل المادية والمالية.

-إدماج 03 مناطق جديدة بناء على أمر حكومي والمتضمنة إنشاء 2|4 منطقة صناعية.

3-2-الأهداف الاستراتيجية: يهدف إلى تحقيق جملة من الغابات[2]:

-تدعيم الاستثمار والنمو الصناعي.

-إلغاء الحواجز العقارية في القطاع الصناعي.

-وضع برنامج جديد لتهيئة الإقليم وفق مبادئ التنمية المستدامة.

-رفع مردودية الهياكل القاعدية.

3-3-المبادئ الأساسية لاختيار المناطق الصناعية:

حددت جملة من القواعد لاختيار المنطقة الصناعية نوجزها في الجدول التالي:

[1] خبابة صهيب،نفس المرجع، ص 139.

[2] خبابة صهيب، نفس المرجع، ص 140.

جدول رقم(07): معايير اختيار المنطقة الصناعية

المنطقة المثلى		المعايير				
الرقم	القيود(الشروط)	النسبة	المؤشرات			الترتيب
			قوي	متوسط	ضعيف	
1	النظام العمراني	%10				
2	الموقع والقرب من المناطق الحضرية: البعد ب/كم عن ثلاث مواقع حضرية: المدينة–الأحياء–البلدية.	%15				
3	المساحة	%15				
4	الملاحق	%20				
5	الهياكل والطرقات	%15				
6	الخدمات والنشاطات الملحقة	%5				
7	التأثيرات البيئية	%5				
8	اقتصاد المعرفة	%5				
9	النسيج الصناعي	%10				
المجموع						

المصدر: مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في اطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

الجدول رقم(08): المواقع الجغرافية للمناطق الصناعية الجديدة

الجهة	الموقع الإقليمي	الولايات	عدد المناطق	المساحة هكتار
الشمال	شمال وسط	بومرداس(1)-بويرة(1)-تيزي وزو(2)-بجاية (2)-الشلف(2)-عين دفلة(1)-البليدة، الجزائر، تيارة(1)	10	1739
	شمال شرق	عنابة(1) -قسنطينة(2) -سكيكدة(2)- جيجل(1)-ميلة(1)-سوق أهراس(1)- الطارف(1)-قالمة(1).	9	2394
	شمال غرب	وهران(1)-تلمسان(1)-مستغانم(1)-عين تموشنت(1)-غليزان(1)-سيدي بلعباس(2)- معسكر(1).	8	1517
	27			5650
الهضاب العليا	الهضاب العليا الوسطى	الجلفة(1)-الأغواط، المسيلة(1)	2	478
	الهضاب العليا الشرقية	سطيف(1)-باتنة(1)-برج بوعريريج(2)- خنشلة(1)-	4	1346
	الهضاب العليا الغربية	تيارت(2)-سعيدة(1)- تسمسيلت،البيض،النعامة(1)	4	896
	10			2720
الجنوب	الجنوب الغربي	بشار(1)-تندوف، أدرار(1)	2	402
	الجنوب الشرقي	غرداية(1)-بسكرة(1)-الوادي، ورقلة(1)	3	800
	الجنوب الكبير	تمنراست، إليزي	00	
	05			1202
	المجموع 42			9572

المصدر: مذكرة لنيل شهادة الماستر في اطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.

الشكل رقم06: الموقع الجغرافي للمناطق الصناعية الجديدة على الخريطة

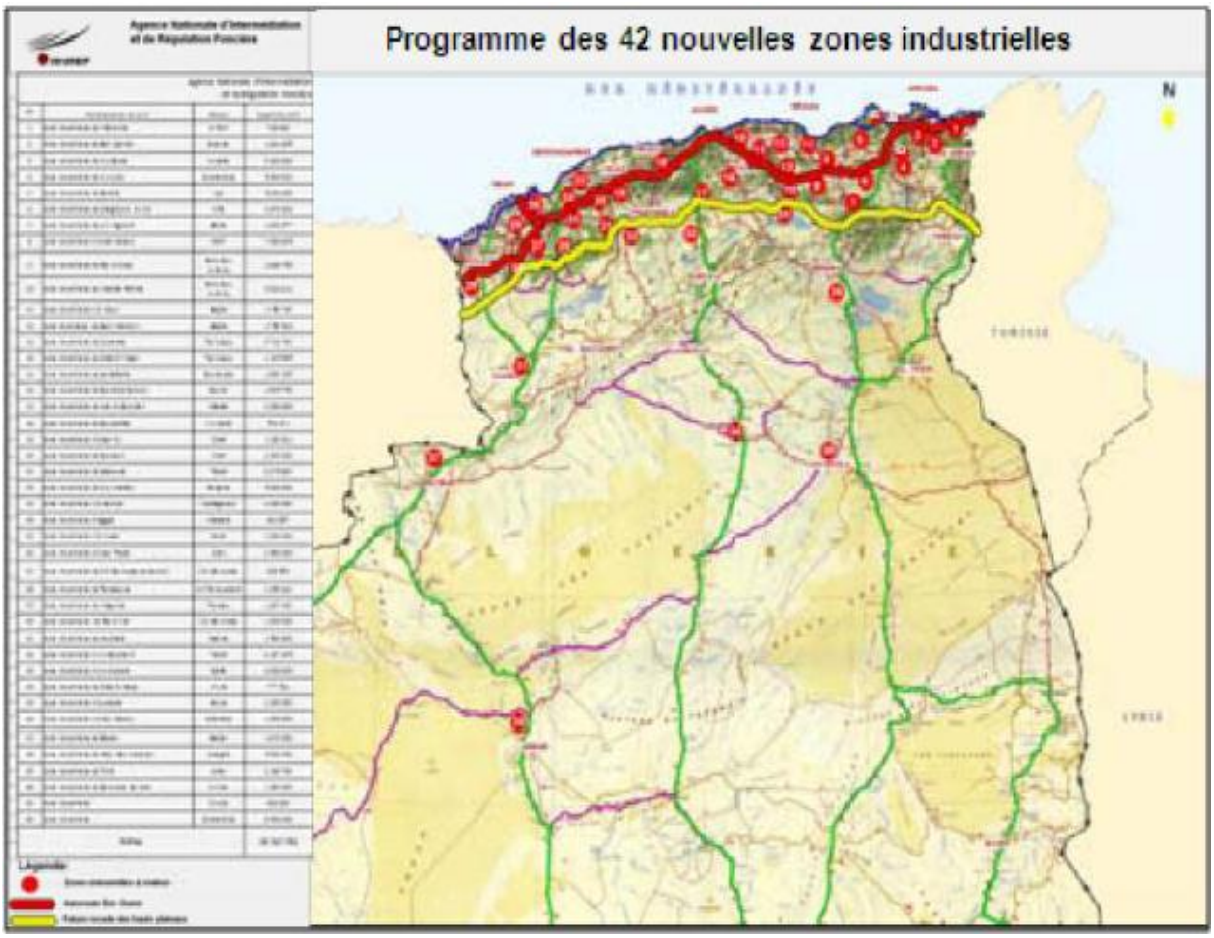

ANIREF/Programme des nouvelles ZI

المصدر: مذكرة لنيل شهادة الماستر في اطار مدرسة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

3-4-تمويل البرنامج: يمكن إنجازها في الجدول الآتي:

الجدول رقم(09):المعطيات الإجمالية للبرنامج

عدد المناطق الصناعية	42 منطقة صناعية
التكلفة الإجمالية للمشلاوع	88 مليار دينار جزائري
عدد الولايات المعنية	34 ولاية
المساحة الإجمالية ل42 منطقة صناعية	9572
المساحة الصافية	7179

المصدر: مذكرة لنيل شهادة الماستر في اطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير3

-5-تحليل التدفقات المالية المرتبطة بالمشروع

جدول رقم(10): التقديرات المالية للبرنامج

	الانجاز	مصدر الموارد المالية
مرحلة الاستثمار (إنجاز 42 منطقة صناعية)	تهيئة المناطق الصناعية	قروض طويلة الأجل
مرحلة الاستغلال (تسيير المناطق الصناعية)	نفقات التسيير (إدارة-صيانة-أمن)	طرق الحصول على المداخيل من طرف الوكالة
	تسديد القرض	

المصدر: مذكرة لنيل شهادة الماستر في اطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

3-6-مدة الإنجاز:

جدول رقم 11: مدة الإنجاز

بداية الأشغال	نهاية الأشغال	القدرة الإجمالية(بالأشهر)
السداسي الأول 2012	السداسي الأول 2017	63شهر
السنة	بداية الأشغال عدد المناطق	الإنجاز عدد المناطق
2011 الإنتهاء من الدراسة والإجراءات الإدارية		
2012	11	
2013	31	
2014		4
2015		18
2016		19
2017		1
المجموع		42

المصدر: مذكرة لنيل شهادة الماستر في اطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

3-7-مراحل الانجاز:

3-7-1-الجانب التشريعي:

وضع الإطار القانوني والتنظيمي للإنشاء المناطق الصناعية-إصدار مختلف النصوص والقرارات التنظيمية التي تتبين الضرورة العامة للمناطق الصناعية.

3-7-2-الجانب المالي:

-الدراسة المالية للبرنامج.

-التخطيط التقديري للبرنامج.

-توقيع الاتفاق مع الصندوق الوطني لدعم الاستثمار في إطار القروض الطويلة الأجل.

-اتفاقية القروض لكل منطقة على حدا في طور الإنجاز.

3-7-3-الجانب التنفيذي:

-الانتهاء من اختيار المواقع

-جمع الوثائق الضرورية(الخرائط، المخططات، الدراسات....إلخ)

-مراسلة السلطات المحلية لتخصيص المواقع.

-اختيار مكاتب الدراسات والانطلاق في مختلف مراحل الدراسة.

-الاتصالات الأولية مع المؤسسات العمومية للإنجاز.

المطلب الثاني: دوافع إنشاء الحظائر الصناعية في الجزائر

باعتبارها أهم مقومات الاقتصاديات الوطنية والعالمية فما دفع الدولة الجزائرية إلى تبني بناء هذه المناطق ما يلي[1]:

1-وفرة الثروات الباطنية الخام والمواد الأولية وخاصة في المنطقة الجنوبية من الجزائر: تمتلك الجزائر ثروات باطنية ومواد أولية مختلفة ومتنوعة بوفرة في مختلف ربوع الوطن وخاصة في الجنوب كالذهب و البترول والغاز الطبيعي.....

2-سهولة التضاريس لتوصيل المواد والمنتجات: وذلك من خلال طبيعة التضاريس الطبيعية وسهولة شق الطرقات والمسالك المتنوعة مما يسهل عملية النقل للمواد الأولية والمواد المصنعة بين مختلف الحضائر الصناعية.

3-ضرورة النهوض بالاقتصاد: حيث يلعب الاقتصاد الركيزة الأساسية للبلد تسعى الجزائر غلى تحسين وضعيتها الاقتصادية.

[1]السبتي وسيلة، تمويل التنمية المحلية في إطار صندوق الجنوب، مدكرة ماجيستير في اقتصاد تخصص نقود وتمويل، غير منشورة، جامعة بسكرة 2002 ص88.

4-وفرة البترول والغاز وسهولة توصيلها بين الحضائر الصناعية في الشمال ومصادر الإستخراج من الجنوب: وذلك من خلال سهولة توصيل البترول والغاز من الجنوب نحو الشمال بواسطة الأنابيب حيث توفر هذه العملية تكلفة النقل وتمتاز بسرعة التوصيل

5-البطالة المتزايدة في الجزائر: تعاني الجزائر من مشكلة البطالة لذلك تسعى من أجل إقامة حضائر صناعية للتخفيف والتقليل من نسبة هذه الظاهرة وتوفير فرص العمل وزيادة تشغيل اليد العاملة من اجل الحد من تفاهم البطالة.

6-السعي لتطوير القطاع الصناعي: تسعى الجزائر لتطوير القطاع الصناعي وذلك لما يلعبه من دور هام في تحقيق الرفاهية الإجتماعية والتطور الإقتصادي وكذلك مساهمته في تحقيق التنمية.

المطلب الثالث: الصعوبات التي تعترض القطاع الصناعي في الجزائر

هناك العديد من المشاكل والعراقيل التي تواجه الحضائر الصناعية في الجزائر نذكر منها:

-عدم تشجيع المستثمرين من قبل الدولة

-عدم وجود تحفيزات تليق بمستوى العامل في الحضائر الصناعية وخاصة الكبرى منها والتي تتطلب درجة عالية من التعامل القريب مع الأخطار الصناعية.

-انعدام البنية التحتية للمدن ما يصعب عمل الحضائر الصناعية، كشبكات الصرف الصحي والطرقات وكذا الكهرباء التي تعتبر أهم مقومات هذه الحضائر.

-توفر المساحة بشكل كبير فقط في الحضائر الصحراوية، وضيق المساحة الشاغرة لبناء حضائر صناعية جديدة في شمال الذي تم احتلاله بالبنايات السكنية في إجراء لتوفير الإسكان في الجزائر.

من خلال ما ذكر يتحتم على الجزائر وضع استراتيجية صناعية صارمة، وهذا قصد الاستعداد لإقام منطقة التبادل الحر وكذا الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، حيث يجب أن تخضع عملية التأهيل

إلى منهجية صارمة لتجنيب ما تبقى من القرارات الإنتاجية الصناعية وعدم إتباع منهجية مقيمة وشاملة بتوخي الحلول الجزائية الظرفية[1].

المبحث الثالث: الاستراتيجية الجزائرية للحظائر الصناعية

المطلب 01: دراسة حالة

دراسة مثال مصنع هنكل لمواد التنظيف

مقدمة:

تشكل المؤسسات مدخلا هاما من مداخل النمو الاقتصادي كونها تؤدي دورا هاما في ضمان تجسيد التنمية المحلية وبذلك تعمل الدولة جاهدة على تحسين المناخ التنموي وتشجيع قيامها و العمل على إيجاد جميع الاطر والمتطلبات لنجاحها والارتقاء بها، الذي جعلها تكتسي أهمية بالغة على الصعيد المحلي.

-تكتسب هذه الدراسة أهمية كبيرة وتعتبر حافلا على تدعيم الاقتصاد كما أن الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر لها الأثر الإيجابي على تطور ونمو بعض المؤسسات وعلى سبيل المثال نأخذ مؤسسة هيكل الوطنية بالمنطقة الصناعية لمدينة شلغوم العيد.

-بعد أن استخلصنا مجموعة من النتائج و استخراج المشاكل التي خلفها مصنع هنكل من جوانب متعددة فان عملنا يتمحور حول تقديم هذا المشروع واختيار الاقتراحات والحلول القادرة على حل بعض هذه المشاكل التي تستجيب للهدف المسطر من بداية الدراسة.

1-الموقع:

تقع منطقة النشاطات بالجهة الغربية للمنطقة الصناعية من الجهة الجنوبية منطقة عمرانية ومن الشرق أراضي فلاحية، إنشات هذه المنطقة في 30 جانفي 1994 وتحتل مساحة قدرها 13,62 هكتار والمسيرة من طرف الوكالة العقارية لولاية ميلة[2].

[1] محمد بومخلوف، التوطين الصناعي في الفكر و الممارسة، شركة الأمة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2000، ص120.

[2] بوجريم فيروز،صلاي اميرة،المناطق الصناعية ومناطق النشاط ودورها في تحقيق التنمية المحلية،م تخرج ج ام البواقي2020ص36.

صورة رقم01: توضح موقع منطقة النشاطات

مصدر: مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في تسيير المدن حوكمة والتنمية المحلية .

2البطاقة التقنية لمنطقة النشاطات

جدول رقم12: البطاقة التقنية لمنطق النشاطات

منطقة النشاطات	المساحة الإجمالية (هكتار)	المساحة القابلة للاستغلال	المساحة المتبقية	عدد التحصيصات	الجهة المسؤولة	عدد التحصيصات المتبقية
شلغوم العيد	13,62	11	2,62	36	ALGRFU	0

المصدر: مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في تسيير المدن حوكمة والتنمية المحلية.

يوجد بمنطقة النشاط لمدينة شلغوم العيد العديد من المؤسسات والأنشطة التي تساهم في توزيع وزيادة القاعدة الاقتصادية والصناعية، وذلك لوجود شبكة حرفية مهنية وصناعية بها مما يحقق تكامل وترابط بين مختلف الصناعات.

جدول رقم 13: توزيع الحصص.

تحصيصات	منطقة النشاطات
مشاريع المتوقعة	10
مشاريع قيد التنفيذ	1
مشاريع غير مكتملة	2
أنشطة	11

المصدر: مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في تسيير المدن حوكمة والتنمية المحلية.

3-المؤسسات الموجودة بمنطقة النشاطات:

تظم منطقة النشاطات لمدينة

شلغوم العيد نشاطات مختلفة حيث كان الهدف من إنشاء هذه المنطقة هو أبعاد النشاطات المزعجة والثقيلة عن الأماكن السكنية وتخفيف الضغط على المدينة ومن أهم النشاطات الموجودة بالمنطقة ما يلي:

- ✓ صناعة الورق
- ✓ صناعة البلاستيك والورق
- ✓ صناعة غدائية
- ✓ حديد الصلب
- ✓ تركيب السيارات
- ✓ التدوير والاسترجاع
- ✓ الصناعة الصيدلانية

أما أهم المؤسسات المتواجدة بمنطقة النشاطات نجد:

-مؤسسة (SAPTA):

هي مؤسسة لنقل البضائع تقدر مساحتها ب:10066 م وتظم 15 عامل هذه المؤسسة تقوم بتوفير وكراء أجهزة متعلقة بنقل المنتجات الغذائية وخاصة الفلاحية، وذلك لوجود عدة مجمعات خاصة بالحبوب فهي تساعد بدرجة كبيرة المنطقة الصناعية وذلك من خلال خلق التكامل الصناعي.

-مؤسسة مواد البناء الإخوة مجود هي مؤسسة كل ما هو متعلق بالبناء من:

-حصى

-رمل

-طوب

تقوم هذه المؤسسة بإنتاج البلاط و الطوب وغير ذلك....إلخ.

صورة رقم02 : إنتاج البلاط

صورة رقم 03 : صناعة الطوب

المصدر: مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في تسيير المدن حوكمة والتنمية المحلية.

4-طبيعة المشروع:

المشروع هو عبارة عن استغلال أراضي شاغرة من طرف المستثمر هنكل في المنطقة الصناعية وذلك لزيادة الطاقة الإنتاجية وزيادة المنتوج المحلي في السوق وتهيئتها لإبراز مدى أهمية المنطقة الصناعية بمدينة شلغوم العيد وإعطائها قيمة وتثمينها ل تعطي صورة امثل عن المنطقة الصناعية للمدينة.

توسع مصنع هنكل للصناعات الكيمياوية وذلك لأهمية الكبيرة التي يمتلكها هذا على المستوى الوطني من أجل تفعيل وإعطاء قيمة إضافية للمنطقة الصناعية من حيث زوارها وإحيائها صناعيا بالتالي جعلها في أفضل حالة لتلبية الاحتياجات السوق الوطني[1].

5-أسباب ودوافع اختيار تهيئة وهيكلة المشروع:

- الموقع الاستثنائي والاستراتيجي الذي تمتاز به المنطقة الصناعية.
- اعتبار المنطقة الصناعية من المؤهلات الاقتصادية للمدينة
- زيادة الفعالية الصناعية للمنطقة واستغلال المناطق الشاغرة.

ارتباط الموقع مع باقي المدينة.

أولا: الدراسة التحليلية.

1-موقع مؤسسة هنكل:

-تقع مؤسسة هنكل-الجزائر، فرع شلغوم العيد ولاية ميلة على جانب الطريق الوطني رقم 05 تختص في إنتاج صابون ايزيس، عبر أكياس(200غ-400غ-555غ(660غ-1كغ)، حيث تتربع على مساحة تقدر ب:225811م^2

-يقع مجال المشروع في الجهة الشرقية للمنطقة الصناعية والشمالية لمدينة شلغوم العيد يحدها الطريق الوطني رقم 05 وغربا منطقة النشاطات.

[1] بوجريم فيروز، صلاي أميرة، مرجع سبق دكره، ص40.

صورة رقم04: مصنع هنكل.

مصدر: مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في تسيير المدن حوكمة والتنمية المحلية.

صورة رقم 05: موقع مصنع هنكل

مصدر: مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في تسيير المدن حوكمة والتنمية المحلية.

2-نشأة المؤسسة:

أنشأت مؤسسة هنكل- الجزائر فرع شلغوم العيد سنة 1986.

حيث كان فرع شلغوم العيد أحد فروع المؤسسة الوطنية لمواد التنظيف ومواد البناء NAD(وهي مؤسسة معروفة وطنيا-شراكة جزائرية ألمانية) ومرت هذه الأخيرة على عدة مراحل من أهمها:

-بتاريخ 23ماي 2002 تكونت الشركة المختلطة هنكل أناد الجزائر بنسبة 60% من رأس مال الشركة للمجمع هنكل و40% للمؤسسة أناد.

في ديسمبر 2004 قام المجمع العالمي هنكل بشراء 40% المتبقية من رأس مال الشركة التي كانت لصالح المؤسسة اناد وبهذا أصبحت المؤسسة إحدى فروع المجمع العالمي هنكل وأصبحت تسمى هنكل الجزائر.

حيث برمجة شراكة قامت هذه الأخيرة على تأسيس مديرية جديدة بالمركب.

3-تطور حوادث العمل في مؤسسة هنكل الجزائر فرع شلغوم العيد:

شهدت مؤسسة هنكل بالمنطقة الصناعية لمدينة شلغوم العيد العديد من المشاكل وهي تطور حوادث العمل ب المؤسسة حيث شهدت مرحلة أناد تكرار كبير في حوادث العمل حيث قدرت ب20%لتنخفظ إلى 6%.

جدول رقم14:تطور حوادث العمل في مؤسسة هنكل

السنة	عدد حوادث العمل
1996	46
2000	28
2008	1
2011	1
2012	0
2017	0

مصدر: مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في تسيير المدن حوكمة والتنمية المحلية.

ثانيا: مساهمة مؤسسة هنكل في المجال الاقتصادي ودوره في تحقيق التنمية المحلية:

1-توفير مناصب الشغل:

تعتبر المؤسسات بديلا ساعد في القضاء على مشكلة البطالة، حيث انها تتيح العديد من فرص العمل وبهذا ترفع من وتيرة الاقتصاد الذي بدوره يرفع من تنمية سواء على المستوى المحلي أو العالمي.

2-المحافظة على استمرارية المنافسة:

في عصر التطورات السريعة تعتبر المنافسة أداة للتعبير من خلال الابتكارات والتحسين وتظهر المنافسة الحديثة في عدة أشكال منها: السعر، شروط الانتمان والخدمة في الأساليب.

والهدف هو:

* تلبية طلبات المستهلين.
* تحقيق الأرباح و المحافظة على الحصة السوقية وتطوير مواقع القوة الاقتصادية، بما يمكنها من تحسين موقعها التنافسي وذلك عن طريق عدة مداخل: الرؤية الجديدة والحديثة، الاستفادة من التكنولوجيا والتعامل سواء في ميدان الإنتاج أو في ميدان الإدارة.
* زيادة القدرة الإنتاجية للمصنع والتسويق للمنطقة الصناعية.
* تغطية احتياجات السوق المحلين حيث تساهم المؤسسة في إنتاج السلع تهدف من خلالها إلى تطوير وتوسيع الإنتاج.
* الوصول بمستوى الإنتاج كما ونوعا إلى المستويات الملائمة لطلب الأسواق المحلية والخارجية.
* التنويع في المنتجات وتقديم منتجات محلية تلبي حاجات السكان.

3- المشاكل الناجمة عن مصنع هنكل:

رغم الدور الفعال الذي تلعبه مؤسسة هنكل في تفعيل التنمية المحلية إلا انه يشهد عدة مشاكل من أهمها:

-صعوبة الوصول للمؤسسة وذلك راجع لضيق الطريق المؤدية إليه.

-غياب أماكن وحظائر الشاحنات المحملة للسلع.

-مشكل التخلص من النفايات الضارة التي تسببها أو تفرزها مؤسسة.

يشهد تشخيص الحالة الراهنة لمؤسسة منكل إلى تحديد نقائص واختلالات لنجاح عملية التدخل وإيجاد حلول لها:

4-حلول بعض المشاكل الناجمة عن مصنع هنكل:

أهم التدخلات التي تشهدها المؤسسة:

-التدخل على شبكة الطرق: تعيد الطرق وصيانة الطرق المؤدية للمؤسسة. وذلك لتسهيل سير عملية نقل منتوجات مؤسسة هنكل عبر أقطار البلديات خاصة والولايات مجاورة القريبة عن طريق الشاحنات.

-التدخل البيئي: وذلك من خلال معالجة مخلفات المؤسسة من خلال وضع شركات خاصة لجمع ونقل النفايات تساعد المؤسسة على العمل بصورة مصادقة للبيئة.

-تبني المؤسسة للمواصفة اوزاس وذلك. لمراعاة تطابق الإنتاج مع المنظمة المهنية وإدارة السلامة، حيث تعمل المؤسسة على الأخذ بتدابير هذه المنظمة من اجل تحقيق كفاءة إنتاجية ذات معايير جيدة ولا تؤثر سلبا على البيئة.

- التدخل على أماكن توقف السيارات والمركبات وذلك من خلال إنشاء أماكن وحظائر لتوقف السيارات.

والمركبات الصناعية فالمواقف أهم العناصر التي يجب الانتباه إليها من خلال تصميم الموقع العام للمصنع.

-الإقتراحات والحلول:

بعد التشخيص المنطقة الصناعية ومنطقة النشاط وتحديد مختلف النقائص الاختلالات يمكن رسم مجموعة من التدخلات وإيجاد حلول للمشاكل ووضع سياسة تضمن تثمين للمجال وتهيئة للمنطقة الصناعية ومنطقة النشاط:

1.إعادة تهيئة الطرق خاصة الرئيسية والتي تؤدي للطريق الوطني رقم 05.

2.التدخل على الإنارة العمومية.

3.تزويد المنطقة الصناعية بمساحات خضراء وأماكن عمومية للراحة.

4.إنشاء مواقف للسيارات.

5.وضع لافتات اشهارية وتوجيهية في المنطقة الصناعية.

6.الاستفادة من الحصص الشاغرة التي لا يتم استغلالها.

المطلب الثاني: تقييم الاستراتيجية الجزائرية في مجال الحظائر الصناعية

1-المحور الإقتصادي:

اسند تسيير المناطق الصناعية إلى مؤسسات اقتصادية عمومية، تنشأ وفق كيفيات محددة بمرسوم، وفي هذا الإطار ظهرت مؤسسات التسيير بصفة مؤقتة إلى حين تحديد المعيار القانوني المطبق لتحديد هذه المؤسسات، وقد عهدت مهمة تسييرها إلى العديد من الأجهزة المتخصصة نذكر منها[1]:

- المركز الوطني للدراسات والأبحاث العمرانية CNERU
- مؤسسة تسيير المناطق الصناعية EGZI
- مؤسسة التسيير العقاريSGI

وتتمثل المهمة الأساسية لهذه الأجهزة والمؤسسات في تلقي العقارات واكتساب الملكية بصفة قانونية للأراضي المكونة للمناطق الصناعية، والتي قد تكون ضمن أملاك الدولة أو تابعة للخواص، حيث تقوم هذه الأجهزة بإعادة التنازل على هذه الأراضي بواسطة عقود توثيقية ومشهرة لصالح المستثمرين في إطار المعاملات التجارية المحضة.

أو في إطار التجهيزات الاستثمارية بعد ان تقوم الأجهزة المهيئة بأعمال التجزئة للعقارات و التهيئات، كما تقوم المؤسسات المسيرة بأعمال الترميم للهياكل الخارجية وشبكات الربط للمنشآت الملحقة بها عندما تكون المنطقة بحاجة إلى ذلك. أما الأعمال التي تجعل المنطقة الصناعية كعقار مخدوم كالارتفاقات الإدارية (كتمرير السكك الحديدية) فيقع على عاتق المؤسسة المرتفقة للقيام بهذه الأشغال، وبالنسبة لأشغال

[1]قيزات كمال، أداء المناطق الصناعية في الجزائر وأفاها المستقبلية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر تخصص إقتصاد دولي لجامعة سكيكدة سنة 2020-2021 ص40.

التموين والكهرباء والغاز فإنه يقع على عاتق المؤسسة المتخصصة و المعنية بالتنسيق مع المؤسسة المسيرة للمنطقة الصناعية.

تغير الاتجاهات الاقتصادية الكبرى للدولة اثر سلبا على الدور الاقتصادي للمناطق الصناعية، ففي ظل النظام الاشتراكي كل المؤسسات المتواجدة عمومية وتعمل وفق التخطيط الاقتصادي المركزي، وبعد التحول إلى الاقتصاد الرأسمالي شهدت ركودا كبيرا، مما دفع بالسلطات إلى إعادة بعث نشاطاتها من جديد من خلال برامج بسميات مختلفة(تأهيل المناطق مناطق مدمجة.....)إلخ

2-المحور البيني:

تحتل البيئة الطبيعية مكانة أساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتختلف على مستوى المناطق الصناعية تشكل السياسة أداة رئيسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الإستراتيجية بمعزل عن المناطق الصناعية لم يؤخذ بعين الاعتبار الجانب البيئي عن توطين المناطق الصناعية مما نتج الكثير من الإفرازات السامة.

تعدد المراسيم والقوانين والمؤسسات الخاصة بالسياسة البيئية على المستوى الكلي وعدم التنسيق مع المناطق الصناعية، وتنفيذها محدودا على أرض الواقع.

-السياسة البيئية على مستوى المؤسسات الصناعية معزولة عن بعضها البعض ولا يوجد تنسيق بينها

-غياب كلي للإدارة البيئية على مستوى المناطق الصناعية

-عدم وجود إستراتيجية بيئية على مستوى المناطق الصناعية

-غياب كلي للإدارة البيئية على مستوى المنطقة الصناعية في الجزائر

-لم تراعي عند توطين المناطق الصناعية الشروط البيئية إلا في إطار البرنامج الجديد 2011-2017

-تمركز في الجزائر على الشريط الداخلي والساحلي وعلى المناطق الزراعية مما أثر سلبا على التوزيع الجغرافي للسكان والإنتاج الزراعي.

-تعدد القوانين والهياكل وعدم تكاملها وانسجامها.

-في الجزائر ناذرا ما تنظم الأيام التحسيسية إلا في مناسبات محدودة سنويا كاليوم العالمي للبيئة فقط[1].

3-المحور الإجتماعي:

يحتل الجانب الإجتماعي محورا أساسيا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ويختلف على مستوى الحظائر الصناعية في الجزائر.إن الحظائر الصناعية في الجزائر لا تراعي الجانب الإجتماعي ولا تنسيق مع المؤسسات المتواجدة داخلها بل أن وضيفتها محدودة كما بينا سابقا.في حين أن الجانب الإجتماعي للمؤسسات الإقتصادية يساير الخطة الإستراتيجية للدولة مركزيا ومنه إنعدام المرافق الضرورية الإجتماعية داخل هذه الحظائر إضافة إلى إنعدام التنسيق بين الهيئات التكوينية والمؤسسات مما أدى إرتفاع نسبة البطالة بين خريجي المعاهد التكوين و الجامعات و إنعدام كلي للخدمات الإجتماعية على مستوى الحظائر الصناعية المرافقة للمؤسسات الإقتصادية[2].

[1] مرجع سابق، ص41.

[2] مرجع نفسه ص42.

خلاصة الفصل:

بعد تعرضنا لهذا الفصل تبين لنا أن المناطق الصناعية تلعب دورا مهما في الجزائر حيث تساهم بشكل كبير وفعال في تطوير الصناعة المحلية وتوسيعها بمختلف أنواعها ومجالاتها والنهوض بها مستقبلا كما أنها أيضا تساهم بتقليل البطالة والتقليل من الواردات ورفع الصادرات فضلا عن تحصيل موارد مالية كبيرة، فالجزائر تمتلك مؤهلات ودوافع إنشاء المناطق الصناعية سواء من حيث الموارد الطبيعة أو البشرية الأمر الذي يجعلها إقامة إستراتيجية صناعية وتحقيق تنمية إقتصادية فعالة وتكوين بنية تحتية حسنة لهذه المناطق رغم الصعوبات التي تعترض القطاع الصناعي وذلك من أجل تدعيم الاستقلال الاقتصادي ومعالجة الاحتلال الهيكلي الإقتصادي وتوفير حاجيات الأفراد والمجتمع من السلع والتوفيق بين جميع المتطلبات الإقتصادية و الإجتماعية.

خاتمة

خاتمة :

الحظائر الصناعية في تمتلك العديد من المؤهلات التي تسمح بإقامتها واختيار موقعها حيث نرى أن الجزائر تزخر بمساحات جغرافية واسعة تتوافق مع شروط إقامة الحظائر الصناعية كما أنها تمتلك أيادي عاملة كثيرة سواء من حيث العدد أو الكفاءة ناهيك عن ما تمتلكه من مواد أولية وطاقة توفرها على رأس المال الأمر الذي يؤدي إلى تطوير هذه الحظائر والنهوض بالاقتصاد الوطني وكذلك تحقيق التكافؤ الوظيفي بين الصناعات من أجل مواكبة التطورات الحاصلة في هذا المجال، كما يتوجب على الحظائر الصناعية.

الإستغلال العقلاني للموارد والتسيير الصحيح لها مع متطلبات الإقتصاد حيث تشكل الصناعة الركيزة الأساسية للإقتصاد الوطني باعتباره المحرك الرئيسي لباقي القطاعات الإقتصادية، نظرا لما تلعبه في تطور كبير في التنمية وتنشيط سوق العمل والمساهمة في تلبية حاجيات الأفراد سواء من خلال توفير فرص التشغيل والسلع الاستهلاكية وكذلك تكوينهم وتأهيلهم وتطور قدراتهم المهنية أما على المجال الاقتصادية و الحظائر الصناعية مصدر من مصادر الثروة وتحقيق استقرار اقتصادي والتنوع في هيكله رغم الصعوبات التي تعترض هذا القطاع في الجزائر والمتمثلة أساسا في ضعف البنية التحتية للحظائر الصناعية كما أن هذه الحظائر لا تتلقى تحفيزات كثيرة من قبل الدولة، رغم كل هذا تسعى الحظائر الصناعية بتطوير الإقتصاد ونقله من حالة الضعف إلى حالة التقدم.

النتائج:

إن دراستنا لموضوع الحظائر الصناعية ودورها في تطوير القطاع الصناعي في الجزائر أعطت جملة من النتائج أهمها:

- عند إنشاء الحظيرة الصناعية يتوجب الأخذ بعين الاعتبار العوامل الأساسية لتكون فعالة لتحقيق تنمية اقتصادية.
- تؤدي الحظائر الصناعية للإستغلال العقلاني للموارد والتسيير الصحيح لإمكانيات المتاحة.
- تساهم الحظائر الصناعية في تغطية احتياجات السوق المحلية.
- تلعب الحظائر الصناعية دور كبير في تنمية المشاريع الصناعية.

- تعتبر الحظائر الصناعية أحد الموارد التي إن أحسن استغلاله سوف تساهم في تنمية الإقتصاد الجزائري.
- تعتبر الحظائر الصناعية أداة للقضاء على التخلف الإقتصادي وتحقيق الرفاهية.
- انخفاض في الناتج المحلي للقطاع الصناعات الإستخراجية بنسية 39.2% سنة 2019.
- انخفاض في نسبة الصادرات بنسبة 1.043٪ سنة 2019 مقارنة بسنة2018، أما الواردات الصناعية فقد شهدت إنخفاضا بنسبة 9.65٪ سنة 2019.
- ارتفاع يد العاملة بنسبة1.91٪ سنة 2019

- تعتبر الحظائر الصناعية من الأساليب الحديثة للتوطن الصناعي.
- إن إقامة الحظائر الصناعية تحقق أهداف إقتصادية إجتماعية وثقافية.
- إن الإقتصاد الجزائري يمتاز بخصوصيات سلبية اثرت على تكوره منها: إقتصاد تنتشر فيه آليات الفساد، تحلف القطاع الصناعي.
- عدم التكامل بين الإستراتيجية الوطنية للتنمية الإقتصادية والحظائر الصناعية.

التوصيات:

-التكامل بين مختلف الجهات المتخصصة عند إختيار مواقع الحظائر الصناعية.

-تفعيل الإدارة البيئية على مستوى المؤسسات الإقتصادية و الإجتماعية.

-التوقع على اتفاقيات شراكة متخصصة بين دول أجنبية متطورة للإستفادة من خبرتها.

-تزويد الحظائر الصناعية بكافة الخدمات الضرورية.

-حق تمكن الدولة الجزائرية من تحسين مركزها التنافسي في مجال الصناعات

-لا بد من تشجيع البحث و التطوير والإبداع التكنولوجي.

آفاق البحث:

لقد اتضح لنا من خلال البحث حول الحظائر الصناعية العديد من الجوانب المهمة ذات صلة بها والجديرة بمواصلة البحث وأن هذا المجال مازال خصبا للبحث و اهتمام الدراسات حوله ونذكر على سبيل المثال:

-تأثير الحظائر الصناعية على التنمية الاقتصادية.

-آفاق الحظائر الصناعية في الجزائر.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: الكتب:

1- صبحي فارس الهيتي، التخطيط الحضري، عمان، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الاردن2008.

2- فيليب جيجو، وآخرون، الدليل الإرشادي لإدارة البيئة للمناطق الصناعية، برنامج سيم وإدارة التنمية الدولية البريطانية،2005.

3- محمد أزهر سعيد السماك، اقتصاديات المواقع الصناعية وتقييم المشروعات ودراسة الجدوى، عمان، دار وهران، 1998.

4- محمد بومخلوف، التوطين الصناعي في الفكر و الممارسة، شركة الأمة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2000.

5- هويشار معروف، تحليل الاقتصاد الإقليمي والحضري، الطبعة الأولى، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع.

ثانيا: الرسائل الجامعية

6-بوجريم فيروز، صلاي أميرة، المناطق الصناعية ومناطق النشاط ودورها في تحقيق التنمية المحلية، دراسة حالة مدينة شلغوم العيد، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في تسيير المدن حوكمة والتنمية المحلية، جامعة العربي بن مهيدين أم البواقي، سنة 2019،2020.

7-حبيب محمد فرحان، سياسة التنمية الإقليمية ودورها في تنشيط ومساهمة القطاع الصناعي الخاص في التنمية المكانية، رسالة ماجيستير غير منشورة، جامعة بغداد، 1990.

8-خبابة صهيب، دور المناطق الصناعية في تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة الأورو مغاربية، دراسة مقارنة بين فرنسا والجزائر،مذكرة لنيل شهادة الماستر في اطار مدرسة الدوكتوراه في العلوم الاقتصادية زعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف1، سنة 2012/2011.

9-زوينة ريال، الحظائر الحرة والتنمية حالة المناطق الحرة الصناعية للتصدير مع دراسة تجربتي تونس وجزر موريس و انشائها في –الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1997.

10-سميرة كاظم، تحليلات الموقع الصناعي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، العراق، 2002.

11-السبتي وسيلة، تمويل التنمية المحلية في إطار صندوق الجنوب، مدكرة ماجيستير في إقتصاد تخصص نقود وتمويل، غير منشورة، جامعة بسكرة 2002.

12- قطوش عبد الصمد، قطوش رياض، بناء سيناريوهات القطاع الصناعي في الجزائر بإستعمال نموذج ليونيسيف آفاق 2023، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماستر علوم إقتصادية جامعة محمد بوضياف، مسيلة، سنة 2020-2021.

13- قيزات كمال، أداء المناطق الصناعية في الجزائر وأفاها المستقبلية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر تخصص إقتصاد دولي لجامعة سكيكدة سنة 2020-2021.

14- محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية، دراسات نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية ، الاسكندرية،2000.

15- مختار بن هنية، استراتيجيات وسياسات التنمية الصناعية، حالة البلدان المغاربية، أطروحة مقدمة للحصول على اطروحة دكتورة دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2007،2008.

12-مي ثامر رجب عبود العزاوي، أثر المناطق الصناعية في التنمية الإقليمية-دراسة تطبيقية على مستوطنة النهروان الصناعية في العراق، مذكرة ماجستير، جامعة بغداد، 2000.

13-يوسف محمد ياسر يوسف الساعد، دور المناطق الصناعية في حل مشكلات القطاع الصناعي حالة دراسية حول صناعة محافظة جنين، رسالة ماجيستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2004.

ثالثا: الملتقيات

14- الأمم المتحدة، دليل تأسيس المناطق الصناعية في الدول النامية، نيويورك، 1997.

15- بوزيان راضية، دور المناطق الصناعية التقنية في التنمية الاقتصادية المستدامة مقاربة سوسيو اقتصادية على ضوء التجارب العالمية، اليوم الدراسي حول: التحليل الموقعي للمناطق الصناعية بالجزائر دراسة حالة المناطق الصناعية لولاية برج بوعريريج 12 أفريل 2010، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير المركز الجامعي برج بوعريريج.

رابعا: المجلات

16- عمران عبد الحكيم، واقع القطاع الصناعي الجزائري وتنافسيته على ضوء المؤشرات الإقليمية والدولية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، م ج 14، ع1، الرقم التسلسلي 27(2021)، جامعة المسيلة، سبتمبر 2021.

17- زهير عماري، أثر سعر النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام التحليل الديناميكي (نموذج الانحدار الذاتي VAR)(2013/1980)، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، ع14، جامعة المسيلة، 2015م.

خامسا: المراجع الأجنبية

1- J.R.Bale, ''Toward a définition of Industries in India-Policies program and rogress '', u, k,1989, pp.31-33.

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول:

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	تطور الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة((2010-2018)	20
02	تطور الإنتاج الإجمالي للقطاع الصناعي حسب فرع النشاط (2010-2019)	21
03	تطور القيمة المضافة حسب فرع النشاط الصناعي بين سنوات(2010-2019)	22
04	تطور العمالة حسب فرع النشاط الصناعي بين سنوات (2010-2019)	24
05	واردات القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات والطاقة حسب فرع كل نشاط صناعي بين سنوات(2015-2019)	26
06	صادرات القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات والطاقة حسب فرع كل نشاط صناعي بين سنوات (2015-2019).	28
07	معايير اختيار المنطقة الصناعية	34
08	المواقع الجغرافية للمناطق الصناعية الجديدة	35
09	المعطيات الإجمالية للبرنامج	38
10	التقديرات المالية للبرنامج	38
11	مدة الإنجاز	38
12	البطاقة التقنية لمنطق النشاطات	42
13	توزيع الحصص.	43
14	تطور حوادث العمل في مؤسسة هنكل	48

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	تطور الإنتاج الإجمالي للقطاع الصناعي حسب فرع النشاط (2010-2019)	22
02	تطور القيمة المضافة حسب فرع النشاط الصناعي بين سنوات (2010-2019)	23
03	تطور العمالة حسب فرع النشاط الصناعي بين سنوات (2010-2019)	25
04	واردات القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات والطاقة حسب فرع كل نشاط صناعي بين سنوات (2015-2019)	27
05	صادرات القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات والطاقة حسب فرع كل نشاط صناعي بين سنوات (2015-2019)	29
06	الموقع الجغرافي للمناطق الصناعية الجديدة على الخريطة	37